شرح العقائد الجديدة

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الله العظيم لا إله إلا هو الرحمن الرحيم، اللهم رحمتك أرجو فلا تكلنى إلى نفسى، وأصلح لى شأنى كله، وصلى الله على محمد كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، وعلى آله وأصحابه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بالإحسان.

فاعلم أنه لا إله إلا الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم، وأن مدار النجات على صحة العقيدة[1]، ومدار صحة العقيدة على الاتباع بالكتاب والسنة وإجماع الأمة [2]، ومَن أسس قواعد العقائد بهذه الجملة فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها.

وهذه سبيل أرباب العقول، وكيف يظن الوصول إلى علم الأصول بدون الاقتفاء بما جاء به الرسول؟! والعقل وإن اهتدى فى بعض الأحكام، لكنه بدون الموازنة بالشريعة لا يحصل الاعتداد والإحكام.

ولما كان مدار الاعتبار على العبور فى وجود المحدثات على وجود الخالق وسائر المعتقدات قال المصنف: (قال أهل الحق: حقائق الأشياء ثابتة، والعلم بها متحقق).

---

(1) قال فى التعريف: أول ما يلزم العبد الاجتهاد فى طلب علم الأحكام الشرعية فى الصلاة والصوم وسائر الفرايض، أى: علم المعاملات من النكاح والمبايعات وأحكامه على قدر ما أمكنه ووسعه طبعه وقوى عليه فهمه بعد أحكام علم التوحيد والمعرفة على طريق الكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح عليه القدر الذى يتيقن بصحة ما عليه أهل السنة والجماعة.

(2) قوله: وإجماع الأمة، قال القاضى فى الأنوار فى تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: 115]، والآية تدل على حرمة مخالفة الإجماع؛ لأنه تعالى رتب الوعيد الشديد على المشاقة واتباع غير سبيل المؤمنين، وذلك إما لحرمة كل واحد منها أو أحدهما أو الجمع بينهما، والثانى باطل إذ يقبح أن يقال: من شرب الخمر وأكل الخبز استوجب الحد، وكذا الثالث؛ لأن المشاقة محرمة، ضم إليها غيرها أم لم يضم.

وأهل الحق من الفرق: هم الذين اتبعو الهدى، واقتفوا بأثر الصحابة، ولم يسترسلوا مع العقول الضعيفة والأفهام السخيفة، ولم يلتفتوا بتقوّلات الجهلة المبتدعة، وهم أهل السنة والجماعة[1] دون أهل الأهواء والبدع كما نص به القرآن: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: 123]، قال ابن عباس رضى الله عنهما: تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه بأن لايضل فى الدنيا ولايشقى فى العقبى، ثم قرأ الآية المذكورة.

وقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: 100].

لايقال: أن أهل البدعة يستدلون بالقرآن كما أن أهل السنة يحتجون به عند البرهان، لأنا نقول: سبب الضلال عدم الاستدلال به على وجه الكمال، فإن أهل الأهواء تركوا الأحاديث النبوية التى هى مبنية للمقاصد القرآنية، وفى القرآن: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

والمتواتر فى الأخبار يفيد اليقين فيكفر جاحده فى الشرعيات[2]، وقال عيسى بن أبان: يضلل جاحد المشهورات ولا يكفر، وإجماع الصحابة نصًا إذا كان نقله بالتواتر فهو كالآية

---

[1] قال القونوى فى شرح التعريف: ومن أسس قواعد العقائد على ما يقتضيه الكتاب والسنة فإجماع الأمة، ثم إذا خطر له خاطر شيطانى يوسوس ويشوش عليه فى شئ من ذلك القواعد عرض عنه معتصما بالجملة التى عرفها من الكتاب والسنة وإجماع الأمة، وإذا جادله ناظر فى ذلك تجافى وتبرأ عنه واعتصم بحبل الله تعالى، وهو كتابه وسنة نبيه وإجماع أمته، فقد استمسك بالعروة الوثقى، فيكفيه ذلك فى النجاة من المهالك إنشاء الله تعالى.

فإن قلت: كيف حكم بأن الفرقة الناجية هم الأشاعرة، وكل فرقة تزعم أنها ناجية؟ قلت: سياق الحديث مشعر بأنهم المقتدون بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم وأصحاب، وذلك إنما ينطبق على الأشاعرة، فإنهم يتمسكون فى عقائدهم بالأحاديث الصحيحة المنقولة عنه صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه ولايتجاوزون عن ظواهرها إلا بضرورة، ولايسترسلون مع عقولهم كالمعتزلة ومن يحذو حذوهم، ولا مع النقل عن غيرهم كالشيعة المتشبثين بما روى عن أئمتهم لاعتقادهم العصمة فيهم، انتهى. ملّا جلال.

[2] وفى التمهيد: قال أهل السنة والجماعة: شرايط الإيمان ما يجب الإيمان ولا يصح بدونه ويكفر بالإنكار [لـ]وارد، وهو كل ما ثبت بالنص أو بالخبر المتواتر وبإجماع الأمة، فإنه يوجب القبول والاعتقاد به، وكل ما ثبت بالخبر الواحد ولم يتفق الأمة على قبوله، فإنه لايكون شرطًا لصحة الإيمان، وكل ما يثبت بالخبر الواحد واتفقت الفقهاء على صحة ذلك

القطعية الدلالة والخبر المتواتر فيكفر جاحده، وإجماعهم بنص بعضهم وسكوت الباقين، وإجماع من بعدهم فى حكم لم يسبق فيه الخلاف، فهما كالمشهور من الخبر يضلل جاحده ولا يكفر[1].

قوله: حقائق الأشياء ثابتة، حقيقة الشيء نفسه، والشيء بمعنى الثابت الموجود، ومعنى الكلام أن ما نعتقده حقائق الأشياء إما بالعيان أو بالبيان فهو شيء وثابت فى الواقع.

وقوله: العلم بها متحقق، العلم تبين الشيء كما هو، يعنى العلم بكل ما نعتقده شيئًا تصورًا كان أو تصديقات بثبوته الحملى أو بارتباط أحواله به متحقق. (خلافا للسوفسطائية) منهم من ينكر ثبوت الأشياء، ومنهم من ينكر العلم بثبوتها ولا ثبوتها، ومن له أدانى تأهل بالتخاطب يتيقن بفطرته بطلان مذهبهم، وفى القول بانتفاء الأشياء رفع الرسالة والشريعة، وقول الصوفية بانعدام الأشاء عينًا وأثرًا محمول على الانعدام الشهودى لا الوجودى، وكلامهم يسمع بحسن الظن والقبول، ولا يفهم منه مدلوله الظاهر ومعناه المطابقى، ومن تمسك بظاهر كلامهم فقد غلط فاحشًا وظل، والله الموفق والملهم للصّواب.

واجتمعت على قبوله من غير تأويل، فإنه يكون من شرائط الإيمان، كعذاب القبر والصراط والميزان والشفاعة والمعراج إلى السماء مثل هذا ثبت بالخبر الواحد، ولكن الفقهاء والصحابة رضوان الله تعالى عنهم أجمعين اتفقوا على صحة ذلك فى قبولها يحل محل الإجماع، فإنه يوجب الإيمان به، ثم من أنكر ذلك هل يصير كافرًا أم لا؟ قال بعضهم: يصير كافرًا، وقال بعضهم: لا يصير كافرًا، لأنه تأول فى ذلك وأخطاء، فيكون مبتدعًا يحكم بفسقه. انتهى

[1] فى التحقيق: الفرض ما ثبت وجوبه بدليل لا شبهة فيه، وحكمه اللزوم علمًا وتصديقًا بالقلب وعملًا بالبدن حتى يكفر جاحده ويفسق تاركه بلا عذر، ولكن لا يكون كافرًا لأنه ترك ما هو مأمور من الشرائع لا ما هو من أصول الدين، لبقاء الاعتقاد على حاله. والواجب ما ثبت وجوبه بدليل فيه شبهة، وحكمه اللزوم عملًا بالبدن لا علمًا باليقين، لأن دليله لا يوجب اليقين، ولزوم الاعتقاد مبنى على الدليل اليقينى حتى لا يكفر جاحده، لأنه لم ينكر الثابت قطعًا، ووجوب العمل بخبر الواحد ثبت بدلائل قطعية، فتاركه على وجه الاستخفاف يكون ضالًا مبتدًعا، وبدون الاستخفاف والتأويل يكون فاسقًا، أما تاركه متأولًا فلا يفسق. انتهى

(وأساب العلم للخلق ثلاثة) سبب الشيء ما يحصل به بدونه، وعلة الشيء ما لو لاه لامتنع الشيء، وإنما قيد بقوله: للخلق؛ لأن علم الخالق لا يكون بسببية شيء، ولا يتوقف على شيء.

(الحواس السليمة) والعلم بالحس يعم ذا العقل وغيره، كما أخبر الهدهد لسليمان عليه السلام عن بلقيس وقومها: «إنهم يسجودون للشمس من دون الله»، وكما قالت نملة: «يأأيها النمل ادخلوا مساكنكم لايحطمنكم سليمان وجنوده».

(والخبر الصادق) والمنكر لإفادة الخبر للعلم سفيه لا يعرف خلقة مما هو، ودينه ودنياه، وأمه وأباه، كالسوفسطائية المنكرة للعيان.

(والعقل)[1] وأنكرت الملحدة والروافض العلم بالعقل لتناقض قضاياه، قلنا قضايا العقل لا يكون متناقضة، واختلاف العقلاء لقصور عقلهم أو لتقصيرهم في شرائط النظر.

والناس بعد إجماعهم في إفادته العلم اختلفوا فيه، فقالت المعتزلة: العقل علة موجبة لما استحسنه، محرمة لما استقبحه علي القطع والثبات فوق العلل الشرعية، فلم يجوزوا أن يثبت بدليل الشرع ما لايدركه العقل أو يقبحه، فانكروا ثبوت رؤية الله تعالى فى الآخرة بالنصوص الدالة عليها قائلين بأن الرؤية بلا جهة، وكيف مما لايهتدى إليه العقل؟! فلا يجوز أن يرد بثبوتها النص، وأنكروا أن يكون القبايح من الكفر والمعاصى داخلة تحت إرادة الله تعالى ومشيته؛ لأن إضافتها إلى إرادته ومشيته مما يقبحه العقول، فلايجوز أن يرد الشرع بذلك،

---

(1) وقال علمائنا رحمه الله: الذى ولد فى شاهق الجبل وليس له عقل متميز ينظر إليه إن كان بحدود دار الإسلام يحكم بإسلامه تبعًا للدار مالم يظهر منه علامة الكفر، وإن كان بحدود دار الكفر يحكم بكفره تبعًا للدار ما لم يظهر منه دليل الإسلام، وإن كان فى موضع الخلاء يتوقف فيه لأنه لم يوجد منه التوحيد والإقرار، فلا يحكم بإسلامه وإيمانه من غير دليل. تمهيد السالمى 12

فى الأنوار فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ فى أمر من الدين أو الدنيا ﴿ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ مفوض إليه يميز المحق من المبطل، وقيل: وما اختلفتم فيه من تأويل متشابه فارجعو فيه إلى المحكم من كتاب الله. ح فى سعدة حح عسة

وأنكروا أن يكون المتشابه مما لاحظ للراسخين فيه[1]؛ لأنه لوكان كذلك لكان إنزال المتشابه أمرًا باعتقاد ما لايدركه العقل وأنه لايجوز.

---

[1] وذهب أكثر المتأخرين إلى أن الراسخ يعلم تأويل المتشابه، وأن الوقف على قوله: (والراسخون في العلم)، لا على ما قبله، وهو مذهب عامة المعتزلة، قالوا: لو لم يكن للراسخ حظ في العلم بالمتشابه إلا أن يقولوا: (آمنا به كل من عند ربنا)، لم يكن لهم فضل على الجهال، لأنهم يقولون ذلك، ولم يزل المفسرون إلى يومنا هذا يفسرون ويؤولون كل آية، ولم نرهم وقفوا عن شيء من القرآن، لكونه متشابهًا، بل فسروا الكل، وقال القتبي: لم ينزل الله تعالى شيئا من القرآن إلا لينتفع به عباده، ويدل على معنًى أراده، فلو كان المتشابه لا يعلمه غيره للزم للطاعن فيه مقال، ولزم منه الخطاب بما لا يفهم، ولم يبق فيه فائدة. ح تحقيق بواسطة. انتهى

قال ابن حجر: أن علم المتشابه على حقيقة ما هو عليه مختص بالله تعالى، ولا ينافى هذا جعل ابن عباس والآخرين الوقوف على العلم – المفيد أن الراسخين فيه يعلمون تأويل المتشابه، لأنهم وإن علموه لم يدركوا حقيقة المرادة لله تعالى، وإنما علموه بصرف ظاهره على الله تعالى لاستحالته بلا خلاف بين الفريقين، ومن ثم اتفق السلف والخلف على تنزيه الله تعالى عن ظواهر المتشابهات المستحيلة على الله تعالى، ثم اختلفوا بعد: فأمسك أكثر السلف عن الخوض في تعيين المراد من ذلك المتشابه، وفوضوا علمه إلى الله تعالى، وهذا أسلم، لأن من أوّل لم يأمن من أن يذكر معنى غير مراد له تعالى، فيقع في ورطة التعيين وخطره، وخاض أكثر الخلف في التأويل، ولكن غير جازمين بأن هذا مراد الله تعالى من تلك النصوص، وإنما قصدوا بذلك صرف العامة عن اعتقاد ظواهر المتشابه والرد على المبتدعة المتمسكين بأكثر تلك الظواهر الموافقة لاعتقاداتهم الباطلة. وقال الشافعي: لا يحل تفسير المتشابه إلا بسند عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أو خبر عن أحد من الصحابة، أو إجماع العلماء. مرقاة حاشية مشكاة بواسطة اه.

ثم قيل: لا خلاف فى هنا المسئلة فى الحقيقة، لأن من قال أن العلم يعلم تأويله أرادبه أنه يصلح ظاهرًا حقيقة، ومن قال أنه لايصلح حقيقة، وإنما ذلك على الله سبحانه وتعالى، والحكمة فى إنزال المتشابه ابتلاء العقل، لأن فى تكليف الأحكام ابتلاء العقل، وله فى تفهم مصانها، وحكمها مفزع إلى العقل، فلو لم يبتل العقل الذى هو أشرف الخلايق و لاستمر العالم في أبهة العلم العالم على المرودة، وما استأنس إلى التذلل لعز العبودة. والحكيم إذا صنف كتابًا ربما أجمل فيه إجمالًا وأبهم فيما أفهم منه إشكالًا، ليكون موضع جثوة التلميذ لأستاذه انقيادًا، فلا يحرم باستغنائه برأيه هداية منه وإرشادًا، فالمتشابه هو موضع جثوة العقول لبارئها استسلامًا واعترافًا بقصورها والتزامًا. كذا فى عين المعانى ح غاية التحقيق بواسطة12

فى التحقيق لحكم المتشابه التوقف على اعتقاد حقية المراد به يعنى لا يمكن أن يحكم بشيء فى المتشابه أنه هو المراد، بل يعتقد فيه على الإبهام أن ما أراد الله تعالى منه حق، وهو مذهب عامة الصحابة والتابعين وعامة متقدمى أهل السنة من أصحابنا وأصحاب الشافعى وهو مختار القاضى الإمام أبى زيد وفخر الإسلام وشمس الأئمة وجماعة من المتأخرين قالوا: لو وقف على قوله عز وجل: (إلا الله)، واجب، وأن قوله والراسخون ثناء مبتدأ من الله تعالى عليهم

وقالت الأشعرية: لا عبرة بالعقل أصلًا دون السمع ومن اعتقد الشرك ولم يبلغه الدعوة فهو معذور.

والقول الصحيح[1] أن العقل معتبر لإثبات أهلية الخطاب، وهو آلة لمعرفة الصانع، وما بالعقل كفاية بحال، لأنه لا يحصل المعرفة به قبل انضمام دليل السمع إليه وبعده إلا بتوفيق الله عز وجل، فكم من عاقل قبل ورود الشرع وبعده متغلغل بعقله في مضايق الحقائق مستخرج بفكره لخفيات الدقائق لما حرم العناية والتوفيق لم يهتد إلى سواء الطريق، ولم يعرف سبيل الرشد بعقله، فهلك في غباوته وجهله بعدما حصلت المعرفة بتوفيق الله، ولا يبقى إلا بفضله، فكم من مسلم عرف سبيل الرشاد وسلك طريق السداد، ولما أدركه الخذلان ضل عن الطريق بالارتداد بالعناد بعد الانقياد، نعوذ بالله من الزيغ والطغيان، ودرك الشقاء والخذلان.

وما يدل على استقلاله فى بعض الأحكام استدلال الخليل عليه السلام بالنجوم، فعرف ربه من غير وحى، والله تعالى جعل ذلك الاستدلال منه حجة لقوله عز ذكره: ﴿وَتِلْكَ

بالإيمان والتسليم بأن الكل من عنده بدليل قراءة عبد الله بن مسعود رضى الله [عنه] أن تأويله إلا عند الله وقراءة ابن عباس فى رواية طاوس عنه: (ويقول الراسخون فى العلم آمن به)، ولأنه تعالى ذم من اتبعه ابتغاء الفتنة بأن يجريه على الظاهر من غير تأويل، ومدح الراسخون بقولهم: (كل من عند ربنا)، وبقولهم: (ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا)، أي: لا تجعلنا كالذين فى قلوبهم زيغ فابتغو المتشابه مؤولين أو غير مؤولوين [مؤولين] فدل هذا على أن الوقوف على قوله تعالى إلا الله لازم، وروى عن عائشة رضى الله عنها أنه قالت: تلا رسول الله صلى الله عليه والسلم هذه الآية، وقال: (إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سماهم الله تعالى، فاحذروهم)، أمر بالحذر من غير فصل بين من اتبع ابتغاء الفتنة وبين من اتبع لا لابتغاء الفتنة، فيتناول الجميع ح12

(1) ووجوب الإيمان بالعقل مروى عن أبى حنيفة رحمه الله فقد ذكر الحاكم الشهيد فى المنتقى قال: لا عذر لأحد فى الجهل بخالقه، لما يرى من خلق السموات والأرض وخلق نفسه وغيره، وعليه مشايخنا من أهل السنة والجماعة، حتى قال الشيخ الإمام أبو منصور رحمه الله في الصبي العاقل: إنه يجب عليه معرفة الله تعالى، وهو قول كثير من مشايخ العراق، خلافًا لكثير من مشايخنا لقوله عليه السلام: (رفع القلم عن [ثلاث]: الصبى حتى يبلغ أي: يحتلم)، وحمل الشيخ أبو منصور هذا الحديث على الشرائع، مع اتفاقهم أن اسلام هذا الصبى صحيح ويدعى الإسلام كما يدعى البالغ. على القارى 12

وهو الذى أراده الحارث المحاسبى حيث قال فى حد العقل: إنه عريزة يتهيأ بها درك العلوم النظرية. إحياء 12

حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾ [الأنعام: 83]، وما تمسكت الأشاعرة بقوله عز ذكره: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ [الاسراء: 15] لا يدل على إلقاء العقل كما ذهبوا إليه.

والعقل يطلق على الوصف الذى به يفارق الإنسان سائر البهايم، وهو الذى يستعد به بقبول العلوم النظرية، وتدبير الصناعات الخفية الفكرية، وعلى العلوم التى تخرج إلى الوجود فى ذات الطفل المميز، بجواز الجائزات واستحالة المستحيلات، كالعلم بأن الاثنين أكثر من الواحد وأن الشخص الواحد لا يكون فى مكانين فى حالة واحدة، وعلى العلوم التى تستفاد من التجارب بمجارى الأحوال، فإن من حنكته التجارب وهذبته المذاهب يقال أنه عاقل، ومن لايتصف بها، فيقال أنه غمر جاهل.

وهذه أنواع [هذا نوع] آخر من العلوم تسمى عقلًا، وعلي العلم[1] بالأمور على وجه يقمع الشهوة الداعية إلى اللذاة العاجلة ويقهرها، فإذا حصلت هذه القوة يسمى صاحبها عاقلًا من حيث إن إقدامه وإحجابه بحسب ما تقتضيه النظر فى العواقب لا بحكم الشهوة العاجلة.

(فالحواس خمس: السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس، وبكل حاسة منها يوقف على ما وضعت هى له) يعنى على الشيء المخصوص الذى وضعت تلك الحاسة من الحواس المذكورة لإدراك ذلك الشيء، ولا مانع من إدراك حاسة ما يدرك بالحاسة الأخرى إذ الكل بخلق الله تعالى، وهو على كل شيء قدير.

(والخبر الصادق على نوعين: أحدهما: الخبر المتواتر، وهو الخبر الثابت على ألسنة القوم لايتصور تواطؤهم على الكذب) وعدد المخبرين فى المتواتر غير منحصر فى عدد مخصوص، وضابطة ما يحمل العلم عنده، فمحصول العلم الضرورى يستدل على أن العدد الذى هو

---

(1) وهو المراد بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبى الدرداء: (ازدد عقلًا تزدد من ربك قربًا، فقال: بأبى أنت و أمى، وكيف لى بذلك؟ فقال اجتنب محارم الله، وأد فرائض الله تكن عاقلًا، واعمل بالصالحات من الأعمال تزدد فى عاجل الدنيا رفعة وكرامة. إحياء 12

كامل فى علم الله تعالى قد توافقوا على الاخبار، لا أن يستدل بكمال العدد على حصول العلم وكثرة المخبرين بحيث لا يعلم عددهم وعدالتهم وتباين أماكنهم أشد تأثرًا فى دفع إمكان التواطؤ، وأقطع للاحتمال، وأظهر فى الإلزام على الخصوم، لا أنها شروط حقيقية بحيث يتوقف ثبوت العلم بالتواتر عليها، بل الشرط فيه حقيقة ما ذكره المصنف رحمه الله.

(وهو بالضرورة يوجب للعلم الضرورى كالعلم بالملوك الخالية فى الأزمنة الماضية والبلدان النائية) وهذا مذهب جمهور العقلاء، وذهب السمنية وهم قوم من عبدة الأصنام، والبراهمة وهم قوم من منكرى الرسالة بأرض الهند إلى أن الخبر لايكون حجة أصلًا، بل يوجب ظنًا.

أما إيجابه العلم بالضرورة، فلأن إيجاب الأخبار للعلم بوجود مكة كإيجاب الحس للعلم بوجود الشمس من غير فرق، ونجد المعرفة بجهة الكعبة إخبارًا مثلها بجهة منازلنا إحساسًا، والمنكر مكابر، وأما كون العلم الحاصل به ضروريًا، فلأنه لو كان استدلاليًا لاختص به مَن يكون من أهل الاستدلال، وقد رأينا أنه لا يختص بهم، فإن كل واحد فى مقره يعلم أباه وأمها بخبر كما يعلمها بعد البلوغ مع أنه لا يعرف الاستدلال أصلًا، والعلم بالملوك الماضية والبلدان النائية يحصل من غير استدلال وصنع من جهة العالم، وهو حد العلم الضروى، ثم من لم يخالفنا فيه، فإنما يخالف بلسانه أو خبط فى عقله، ولو تركنا ما علمنا ضرورة لمخالفتهم للزمهم ترك المحسوسات بسبب خلاف السوفسطائية.

(والنوع الثانى خبر الرسول المؤيد بالمعجزة، وهو يوجب العلم الاستدلالى) وكون العلم الثابت به استدلاليًا لبعض لاينافى كونه ضروريًا لبعض آخر، كما أن كون العلم الثابت بالمتواتر ضروريًا للأكثر لاينافى كونه كسبيًا للبعض، وما قال المصنف أكثرى لاكلى إلا أنه كثيرًا ما يجرى للكل حكم الأكثر [للأكثر حكم الكل].

(والعلم الثابت به يضاهى العلم الثابت بالضرورة فى التيقن والثبات)[1] وهذا رد لفرقة من الناس اتخذوا هواهم نحلة وملة، واتخذوا دينهم لعبًا ولهوًا، وقالوا الدلائل الشرعية لا تفيد

---

[1] أشد الناس حماقة من اعتبر بعقله. إحياء

اليقين، وإنما المدار العقل والشرع أو أن حق العقل يقبل وإلا يصرف ويؤول إلى العقل، وقالوا إن في تقديم النقل على العقل إبطال للأصل بالفرع، لأن النقل لا يمكن إثباته إلا بالعقل، وهم المعتزلة وفرقة تلاحقت بالأشعرية.

والمذهب عند العلماء تقديم النقل علي العقل، بمعنى: أن ماثبت بنص كتاب أو متواتر سنة أو إجماع أمة من السلف الصالح وفقهاء الأمة يجب الإيمان به، وترك الجدال والمراء عليه سواء أحاط به نطاق العقل أو لم يحطه، كمسئلة الرؤية، والصراط، والميزان، وأمثالها مما يهتدى لإثباتها.

وفي الحقيقة أن من أنكر طورًا فوق طور العقل، فقد أنكر النبوة وتَبَنَّي بالعقل، أليس من غاية السفاهة وكمال البلاهة ترجيح الهوى على الوحى؟ وقد مدح تعالى حبيبه بقوله: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم : 3-4]، وذم أعدائه بقوله: ﴿إِن

فى التعرف: وأنكروا الجدال والمراء فى الدين، قال شارحه: معنى اين سخن آنست والله أعلم، كه هر چيزى كه از باب دين نزديک ايشان بجز تواتر يا نص كتاب يا اجماع مسلمانان درست گردد آنرا قبول كنند وآندران جدال نكنند اينست مذهب علماء رحمة الله عليهم كه شريعت را بر عقل مقدم دارند چيزى را بعقل تأويل ندانند چون شريعت آمد قبول كنند واندران جدال نكنند چون عذاب قبر و حوض وصراط و ترازو وآنچه بدين مانند كه بعقل اين چيزها نتوان دانستن ولكن چون شريعت آمد از قبول بد نيست، وگروهى گفته اند كه جدال اندر دين رد حق باشد از پس قيام حجت، فاما هركسى كه حجت طلب كند از بهر حق تاحق بروى ظاهر گردد اين كس مجادل نباشد [واگر طلب كردن دليل حق جدال باشد] ومكروه باشد همه علماء اسلام بر باطل باشند واين محال باشد ح 12

فى شرح التعرف فى الباب الثانى والعشرون: نزديک معتزلة عقل اصل است وشرع تبع وى است، باز نزديک اهل السنت وجماعة شرع اصل است وعقل تبع وى، هميشه آمر اصل باشد ومأمور تبع وى، مأمور را گوش بآمر بايد داشت نه آمر را بمأمور، پس عقل آن كار راست تا گوش شرع داد وآنچه علم فرمايد كار بندد واكثر چنين بودى پس قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 74] قال القاضى فى الانوار: لا تجعلوا له مثلا تشركون به أو تقيسونه عليه، فإن ضرب المثل تشبيه حال بحال، إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون، إنه يعلم كنه الأشياء، وأنتم لا تعلمونه، فدعوا رأيكم دون نصه. ح12

قيل: الهوى إرادة مشتهى حرام أو مكرو، وقيل: هو عبارة عن دعوى نشأت عن ميل القلب ولا يستند إلى دليل هـ 12

يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ﴾، وقال تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ *كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ * فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: 49 - 51].

وأدلة النقل هى التى استندت إلى الوحى المفيد حق اليقين والتأييد الآلهى، فورث لعين اليقين المنزه عن هواجس النفس ووساوس اللعين، بخلاف العقليات الصرفة، فإنها لا تخلوا عن معارضة الوهم والخيال، ولاتصُفوا عن كدر القيل والقال، ولذلك اتفقوا على أن اعتداد الاعتقاد للاحكام ليوفق على الأخذ من الشرع للأحكام.

وقولهم أن في تقديم النقل على العقل إبطال للأصل بالفرع، أقول لو سلم كون العقل الموافق بالنقل أصلًا للنقل، فلا نسلم بطلان إبطال العقل المخالف للنقل بالنقل، ولا يخفى ما فِي تقديم العقل على الشرع فى فتح باب الضلال، ولذلك صارت المعتزلة ومن يحذو حذوهم أئمة الضلالة والغواية، وحملوا جيلًا كثيرًا على الإلحاد والزندقة.

(وأما العقل فهو سبب للعلم أيضًا) صرح بذلك لما فيه من خلاف الأشعرية في جميع الشرعيات وبعض الفلاسفة فى الإلهيات، قال ابن سينا: العقل آلة أعطيت لدرك العبودية، لا للتصرف فى أمر الربوبية.

والعجب أن رئيس مَن قصارى أمرهم التمسك بالعقل وعدم الاعتداد بالنقل لا يجعل العقل إلا آلة للإدراك، والمعتزلة الذين يعدون أنفسهم أصحاب عدل وتوحيد يجعلون العقل حاكمًا على الإطلاق، وما هو إلا ظلم وقريب من الاشراك.

(وما ثبت منه بالبديهة) أي: من غير توسط النظر (فهو ضرورى كالعلم بأن كل شيء أعظم من جزئه، وما ثبت بالاستدلال فهو اكتسابي، والإلهام) فهو القذف فى القلب من غير نظر واستدلال بحجة، فإنه حجة قاطعة فى حق النبى صلى الله عليه وسلم حتى لم يجز لأحد مخالفته بوجه للتيقن بأنه من عند الله عز وجل.

وأما الإلهام غيره فإنه (ليس من أسباب المعرفة بصحة الشيء عند أهل الحق) إذ الإلهام يلتبس بالوسوسة، والإلهام من الملك، والوسوسة من الشيطان، وباب الملك باب واحد، وأبواب الشيطان لا ينضبط فى عدد، وهواجس النفس وأهوائها التى يعجز نطاق

الحصر عن إحاطتها، كلها أبواب الشياطين و معينها، وقد جعل الله الهوى غالبًا فى النفوس شاغلًا للعقول بعاجل المنافع والحظوظ، فلا بد من موازنة ما ألهم على ما أوحى أو أجمع، فإذا المفيد الوحى أو الإجماع، وليس بالإلهام كفاية بحال، فلا يقوم حجة أصلًا، وكذا التقليد، لأنه يعارض بمثله، فإنه إذا قال أن ما أقوله حق، لأن فلانًا قائل بحقيقته، فخصمه يقول أن ما تقوله باطل، لأن فلانًا قائل ببطلانه.[1]

(والعالم بجميع أجزائه محدث)[2] والحدوث هو الخروج من العدم إلى الوجود، ولا يتصور إلا بتقدم العدم على الوجود.

(إذ هو أعيان وأعراض، فالأعيان ما له قيام بذاته، وهو إما مركب، وهو الجسم، أو غير مركب كالجوهر، وهو الجزء الذى لا يتجزى) وإنما قال كالجوهر لأن غير المركب لا ينحصر فى الجوهر بالمعنى المذكور كالنفوس الإنسان المجردة مثلًا على ما ذهب الغزالى وغيره من أهل التحقيق، لكنه مما لم يكن تجرد الروح ثابتًا بالبيان من نص قائم أو عقل قاطع لم يجعله

---

(1) ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ﴾ فى توصيفه وصفاته ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ يستفاد من دليل ﴿وَلَا هُدًى﴾ راجع إلى الرسول ﴿وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾ أنزله الله، بل بالتقليد، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ وهو منه صريح من التقليد فى الأوصول ﴿أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ إلى مايؤل إليه من التقليد. أنوار 12

وإيمان المقليد الذى لا دليل معه صحيح، قال أبو حنيفة، وسفيان الثورى، ومالك والأوزاعى، والشافعى، وأحمد، وعامة الفقهاء، وأهل الحديث: صح إيمانه، ولكنه عاص بترك الاستدلال، بل نقل بعضهم الإجماع على ذلك، قال أبو الحسن، وأبو عبد الله: ليس الشرط أن يعرف كل المسائل بالدليل العقلى، ولكنه إذا بنى اعتقاده على قول الرسول بعد معرفته بدلالة المعجزة أنه صادق، فهذا القدر كاف لصحة إيمانه، وقيل: معرفة مسائل الاعتقاد كحدوث العالم، ووجودى البارى، وما يجب له، وما يمتنع عليه من أدلتها فرض عين على كل مكلف، فيجب النظر، ولا يجوز التقليد، وهذا هو الذى رجحه الإمام الرازى، والآمدى. والمراد بالنظر بدليل إجمالى، أما النظر بدليل تفصيلى يتمكن معه من إذالة الشبهة وإلزام المنكرين وإرشاد المسترشدين، ففرض كفياة. على القارى 12

ومن اعتقد وجعل ذلك قلادة فى عنق الداعى له إليه على معنى أنه إن كان حقًا فحق، وإن كان باطلًا فوباله عليه، فهذا المقلد ليس بمؤمن بلا خلاف، لأنه شاك فى إيمانه. على القارى 12

(2) والقول بحدوث العالم من أصول العقايد الدينية، حتى قالوا بتكفير من أنكره، فلا بد من الخوض فى الدليل الذى ذكر لإثبات قدمه، لئلا يدل من قدم لإثبات قدمه. مولوى 12

المصنف به قسمًا على حدة، بل الحق أن الروح شيء استأثره الله تعالى، ولم يطلع عليه أحدًا من خلقه، ولا يجوز العبارة عنه بأكثر من موجود، وكذا قال جنيد بن محمد رحمه الله.

والمراد بالجوهر العين الذى لا يقبل الانقسام لا كسرًا ولا قطعًا، وبطلان متحيز بالذات لا يتجزى أصلًا يعنى ضرورة أن ما منه إلى جهة غير ما منه إلى سائر الجهات قطعًا، ولا يتوقف شيء من عقائد الدين على ثبوته، ولم يتخرج بإثباته أحد من العلماء.

(والعرض ما لا يقوم بذاته، ويحدث فى الأجسام والجواهر) سواء كان جزءًا لا يتجزى أو جوهرًا مجردًا عن الوضع وابياع التجزى (كالألوان والأكوان) من الحركة[1] والسكون والاجتماع والافتراق (والطعوم والروايح) وتفصيل البرهان أن العالم أجسام وجواهر وأعراض، وكل من الأجسام والجواهر لا يخلوا عن الأعراض من الحركة والسكون[2] والاجتماع والافتراق[3]، وهذا مدرك بالبدهة والاضطرار، فلا يحتاج فيه إلى تأمل وافتكار، فإن من عقل جسمًا أو جوهرًا لا ساكنًا ولا متحركًا ولا مجتمعًا ولا مفترقًا ولا داخلًا ولا خارجًا كان لمتن الجهل راكبًا.

وهذه الأعراض حادثة، ويدل على ذلك تعاقبها ووجود البعض منها بعد البعض، وذلك مشاهد فى أكثر الأجسام وما لم يشاهد، فما من ساكن إلا والعقل قاض بجواز حركته، وما من مفترق إلا والحكم جازم بجواز اجتماعه، فالطارى منها حادث لطريانه، والسابق حادث إذ لو ثبت قدمه لاستحال عدمه، وبيانه أنه لو انعدم لكان لايخلوا إما أن ينعدم بنفسه وبمعدم يضاده، ولو جاز أن ينعدم شيء يتصور دوامه بنفسه لجاز أن يوجد شيء يتصور انعدامه بنفسه، فكما يحتاج طريان الوجود إلى سبب، فكذا يحتاج طريان العدم إلى سبب، وباطل أن ينعدم بمعدم يضاده، لأن ذلك المعدم لو كان قديمًا لما تصور الوجود معه، فكيف كان وجوده فى العدم ومعه ضده؟ وإن كان الضد المعدم حادثًا كان محالاً، إذ ليس الحادث فى مضادته للقديم حتى يقطع وجوده بأولى من الْقَدِيم فِي مضادته للحادث حَتَّى

(1) الحركة كونان فى آنين فى مكانين، والسكون كونان فى آنين فى مكان واحد. تفتازانى

(2) أعم من أن يكونا فى الكم أو الكيف أو الأين.

(3) يعمان الاجماع والافتراق فى المكان أو الوصف.

يدْفع وجوده، بل الدّفع أَهْون من الْقطع وَالْقَدِيم أقوى من الْحَادِث، وما لا يخلوا عن الحوادث فهو حادث، وبيانه أنه لو لم يكن كذلك لكان قبل كل حادث حوادث لا أول لها وما لم ينقض تلك الحودث بجملتها لا ينتهى النوبة إلى وجود الحادث الحاضر فى الحال، وانقضاء ما لا نهاية له محال.

هذا يتحقق ما ذكره المصنف، ويخطر ببالى طريقًا آخر، ولعله أحصر وأظهر، وهو أن ما سوى الذات والصفات إما أن يتصف بالبقاء أو لا، أما الثانى فظهر الحدوث، وأما الأول فلأن بالبقاء استمرار الوجوه أو الوجود المستمر وأيا ما كان لا يتحقق حالة التأثر ولا بد للممكن منه فلا محالة يكون حادثًا، وجميع أحيان الباقى لا تزيد على حين البقاء إلا بآن فينتهى ابتدأ وجوده إلى حد فيسبقه العدم وهو الحط[1].

وأجمع أهل الملة كلهم على حدوث العالم، والنصوص ناطقة به، والمخالف فى هذا الحكم فلاسفة اليونان إلا بعض منهم.

(والمحدث للعالم هو الله تعالى) أي الذات الواجب الذى لا يحتاج فى وجوده إلى شيء، واعلم أن الناس بأجمعهم عالمهم وجاهلهم قادرهم علي النظر والاستدلال وعاجزهم

---

(1) ولاينتقض بالصفات لانعدام التأثير فيها، وبقائها لا يتأخر عن شيء وإلا يلزم الأفول، وقد تبرء منه خليله صلوات الله عليه وعلى جميع أنبيائه، ولا يهولنك قول قائل بأن الصفات لا محالة تحتاج إلى الذات، وكل محتاج متأثر غائرة بالإيجاب، لأن التأثر يقتضى التغاير والتعدد، ولا تعدد فى الذات والصفات ولاعينية ولا غيرية فيها، وليس علينا إلا إثبات الذات والصفات، فإنك إن قلت ما هو فقد باين الأشياء نفسه وصفاته، وإن قلت كيف فقد احتجب عنى الوصف ذاته وأفعاله لا يجتمع صفتان لغيره فى وقت ولا يكون بها على التضاد فهو باطن فى ظهوره ظاهر فى باطنه وهو الأول والآخر وهو الترتيب والبعيد قطع بذلك على الخالق سبيل التشبه لاتدركه العيون لا تتغير صفاته ولا تتبدل أسمائه لم يزل ولا يزال كذلك ليس كمثله شيء وهو السميع البصير فياله حيرة لا له حظ من أحد ولا لأحد منه حظ. ح12

واستدل عليه بعض الأكابر بأن كل ماسوى الواجب ممكن، وكل ممكن مفتقر إلى مؤثر، وكل مفتقر محدث، لأن تأثير المؤثر فيه بالإيجاد لا يجوز أن يكون حال البقاء لاستحالة إيجاد الموجود فبقى إما أن يكون حال الحدوث أو حال العدم، وعلى التقديرين يلزم حدوث الأثر، ولا ينتقض بالصفات لعدم التأثر فها إذ التأثر يقتضى المغايرة بين المؤثر والمتأثر ولاتغايرا فيها. ح 12

عن التفكر والاستبصار جازمون بوجود[1] إله فاطر السموات والأرض فلا محالة يستغنى عن البيان ويشهد به القرآن: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: 10]، وقول بعض المكلمين بنظرية ثبوت الواجب، فإنما هو فى آفة معنوية ومرض خفية فى عقولهم، فكما أن سلامة الحس شرط التحقق الرؤية، وعدم رؤية الأعمى لاينافى بداهة الحسيات، كذلك سلامة العقول شرط لتحقق الإدارك، وخفائه على البعض لاينافى بداهة، ومع ذلك لوقصد الاقتداء بالنظار يمكن التنبيه بطريق الاعتبار بأنه لو تعاقب سلسلة الجائزات ولو مع عدم النهاية، فالطبيعة الباقية فى ضمن المتعاقبات متأثرة، فلا محالة حادثة، فلا بد من المتنزه عن التأثر، وهو المطلوب.

(الواحد) لقوله تعالى: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمد: 19]، وأجمع أهل الملة والفلسفة قاطبة على توحيد المعبود والواجب، وأهل الحق على توحيد الحق أيضًا، ومعنى وحدته تعالى عدم شركة الغير له تعالى، وليس المراد من الوحدة الوحدة العددية التى يتركب منها الاعداد، وكذا الوجوب عندنا من الصفات السلبية إذ معناه سلب الاحتياج إلى الغير فى الوجود، وأما الوجوب بمعنى اقتضاء الذات للوجود وهو كيفية نسبة الوجود، فالله تعالى متعال عنه[2].

---

[1] قال بعض المحققين مراتب الموجودات فى الموجودية ثلاث لا مزيد عليها أدناها الموجود بالغير الذى يوجده غيره، فهذا الموجود له ذات ووجود يغاير ذاته وموجد يغايرهما، وهذه حالة الماهيات الممكنة، وأوسطها الموجود بالذات لوجود غيره، أى: الذى يقتضى ذاته وجوده اقتضاء تاما يستحيل معه انفكاك الوجود عنه، فهذا الموجود له ذات ووجود يغاير ذاته، ولايخفى على[ذي مسكة]، وهذه حال واجب الوجود على مذهب جمهور المبدتعين وأعلاها الموجود بالذات، فهذا الموجود ليس له وجود يغاير ذاته، ولايخفى على ذى مسكة أن لا مرتبة أعلى فى الموجودية من هذه المرتبة الثالثة التى هى حال الواجب عن جماعة ذوى بصائر ثاقبة وأنظار صائبة. منه ره.

ويجوز أن يقول إن الله تعالى موجود لأن الموجود بمعنى لم يزل. أبو المعين.

ووجوب الوجود عند المكلمين أن تكون الذات علة تامة لوجوده، وعند الفلاسفة وطائفة من محققي المتكلمين كونه عين وجوده، ومعنى ذلك أن يكون وجودًا قائمًا بذاته غير منتزع عن غيره. ملا جلال من عينه 12

[1] قوله: فالله تعالى متعال عنه، فإن قيل: قسمة الذات إلى الاقسام الثلاثة الواجب والممكن والممتنع قسمة حقيقة للذات، فخرج منها لأن الذات إما أن يقتضى الوجود أو العدم أو هذا ولا ذاك، وذات البارى تعالى لو لم يكن من

وبرهان التوحيد فى طريق التفكر والتدبر لو تعدد الواجب بل الخالق فى الوجود لزم اجتماع النقيضين أو عجز الواجب أو تعطيله أو توارد الفاعلين المستقلين أو الثلثة على مفعول واحد، وتفصيله أن الواجبين إما أن يتمانعا أو لا، فعلى الأول إما أن يتحقق مراد كل منهما، فيجتمع النقيضان أو مراد أحدهما، فيعجز الآخر أو لايتحقق شيء من مراديهما فيه تقع النقيضان ويعجز كل من الواجبين، وعلى الثانى إما أن يؤثرا بالإجتماع أو الاستقلال أو يؤثر أحدهما فقط، فيتعطل الآخر، وعلى الأول بتوارد الثلث أن قدر كل منهما على الاستقلال وإلا فيعجز الواجبان أو أحدهما، وعلى الثانى يتوارد فاعلين مستقلين على مفعول واحد بالشخص قال تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22]، قال فى الأنوار: لما يكون بينهما من الإختلاف والتمانع، فإنها إن توافقت في المراد تطاردت عليه القد،ر وإن تخالفت فيه تعاوقت عنه انتهى. والملازمة كما نرى قطعية لاريب فيها من رب العالمين، قالوا: يكفر القائل بظنية الملازمة.

(القديم) قالوا كل ما هو قديم فهو واجب لذاته، فإنه لو لم يكن واجب لكان جائز العدم فيحتاج فى وجوده إلى مؤثر فيكون محدثا، إذ ليس المراد بالمحدث إلا ما يتعلق وجوده بإيجاد شيء آخر[1].

القسم الأول على ما ذكرت لوجب أن يكون من القسمين الأخرين لإمتناع الخلو تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا، قلنا هذا قسمة للذات بالقياس إلى الوجود والعدم ولا يتصور إلا فيما له ذات مغايرة لوجوده، وذات البارى تعالى ليس يغاير وجوده، فهو خارج عن القسم، فإن قيل الحكماء قد قسموا الموجود إلى ما يقتضى ذاته وجوده، وهو الواجب، وإلى ما لا يقتضى ذاته وجوده ولا عدمه، وهو الممكن، وإذا لم يكن ذات البارى تعالى من القسم الأول، فأي شيء يكون من هذا القسم، قلنا هذا القسم للموجود بحسب احتمال العقلى وعلى ماهو القسم أعني ما يكون ذاته مقتضيا بوجوده لوجود أو إلى أن كان محتملا عند العقل فى بادى الرأي منه. ره

(1) وبين بعض المحققين عدم زيادة وجود الواجب بما حاصله أنه لوكان وجود الواجب زائدًا لاحتياج الواجب ممكنا، تعالى فى موجودية إلى غيره، وهو وجوده فيكون الواجب ممكنا. منه

وما ثتب قدمه استحال عدمه، فيلزم كونه أزليًا أبديًا فهو قديم لا أول لوجوده وباق لا آخر لشهوده، فيرجع معنى القدم والبقاء فى حقه تعالى إلى الصفات السلبية، لأن معنى البقاء فى حقه سبحانه نفى عدم لاحق فى الأبد كما أن القدم عبارة عن نفى عدم سابق فى الأزل فيرجع معناهما إلى نفى العدم. على القارى 12

قال بعض الفضلاء: وأما القديم فليس من الأسماء الحسنى وإن أطلقه عليه تعالى علماء الكلام مع أنه أنكره كثير فى السلف الكرام، وكذا بعض من الخلف الفِخام.

(الحي) إذا علم العبد أن الله تعالى حي توكل على الحى الذى لايموت ولا يعتمد على مخلوق احتمل زواله وقت حاجة إليه.

(القادر) محال أن يوصف بالقدرة المطلقة غير الله تعالى وإن أطلق عليه لفظًا فإن القادر على جميع الممكنات وما عداه، فإنما يقدر بإقداره على بعض الأشياء فحقيق به أن لا يقال أنه قادر إلا مقيدًا أو على قصد التقييد[1].

(العليم) المحيط علمه بجميع الأشياء ظاهرها وباطنها كلياتها وجزئياتها فهو تعالى يعلم ذاته وصفاته وأسمائه، ويعلم ماكان ومايكون ومالايكون ومايستحيل، وما أحسن ماقيل من عرف أنه تعالى عليم بحالته صبر على بلية، وشكر على عطية، واستغفر عن خطيئة، وفى بعض الكتب إن لم تعلموا إنى أراكم فالخلل فى إيمانكم، وإن علمتم إني أراكم فلم جعلتمونى أهون الناظرين إليكم.

(السميع البصير) الآلتين المعروفين ولا يمكن الوقوف على حقيقتها[2] قال نعم بن حماد المراعى شيخ البخارى: من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به

---

(1) هذا تصريح منهم بأن الصفات العديمة لا يتعلق بإيجاد شيء كما هو الحق إذ الإيجاد لا يتصور إلا بين المتغايرين ولا تغاير ثمة كما صرح المحقق الغزالى أن افتقار الصفات إلى الذات بمعنى اختصاصها به لا إنها صادرة منه بالإيجاب أو الاحتيار فتنبه. ح منه 12

لا يوصف الله تعالى بالقدرة على الظلم لأن المحال لا يدخل تحت القدرة عند المعتزلة لا يقدر ولا يفعل. على القارى12

(2) للدلائل السمعية وهو صفتان زائدتان عندنا كسائر الصفات آه قيل الأولى أن يقال لما أورده الشرع بهما وآمنا بذلك وعرفنا أنهما لا يكونان بالآلتين المعروفتين ، واعترفنا بعدم الوقوف على حقيقتهما. نهاية شرح بداية 12

ومن وصف الله تعالى بما لايليق به أو سخر باسم من أسمائه أو بأمر من أوامره أو أنكر وعده أو وعيده يكفر. على القارى 12

کلام الله: صفة الله لذاته لم یزل، وإنه لا یشبه کلام المخلوقین بوجه من الوجوه، ولیست له مائیة؛ کما أن ذاته لیست لها مائیة إلا من جهة الإثبات ". قالی فی شرحه أما انکه گفت صفات ورا ماهیت نیست چنانکه ذات ورا ماهیت نیست از بهر آن گفت تا از ذات بر صفات دلیل کنند چون ذات باماهیت باشد صفات نیز با ماهیت باشد چنانک ذات مارا ماهیت است صفات مارا ماهیت است باز چون ذات ورا ماهیت نیست صفات ورا ماهیت نیست وماهیت جنس باشد پس جون خدای تعالی یکیست ورا ثانی [نیست] بذات این معنی درست شد بصفات نیز درست شد از بهر آنکه همچنانکه ذات ورا شبه نیست صفات ورا نیز شبه نیست وباز گفت الا من جه الاثبات مگر از روی هستی یعنی چون مارا گویند خدای هست گویم هست ازین مقدار بد نیست زیرا که چون هست نباشد نیست باشد وبر قدیم نیستی محال باشد برمحدث نیستی روا وقتی نیست گردد اکنون هست است بر قدیم که هرگیز نیستی روا نبود ونباشد محال باشد که هست نباشد این مقدار جواب درست ستاگر پس ازین گویند ماهو گویم سوال خطاست که ماهیت جنس جوید وآنجا جنس نیست واگر گویند کیف هو؟ گویم این سوال هم خطاست که کیفیت مثل تقاضا کند ومر اورا عز وجل مثل نیست واگر گویند کم هو گویم این سوال هم خطاست از بهر آنکه کمیت عدد تقاضا کند ویکی را عدد نباشد واگر گویند این هو گویم این سوال هم خطاست از بهر آنکه این مکان تقاضا کند ومر اورا عز وجل مکان نیست واگر گویند متی هو گویم این سوال هم خطاست از بهر آنکه متی وقت تقاضا کند وخدای را عز وجل وقت وزمان نیست وچون این اصل اندر ذات دانستی در صفات همچنین بدان از بهر آنکه صفات نباشد مگر اندر خود ذات. رح 12

در یک نسخه طبع هندی عبارت این گونه است: واما آنکه گفت صفات اورا ماهیت نیست چنانکه ذات اورا ماهیت نیست از بهرآن گفت تا از ذات برصفات دلیل کنند چون ذات با ماهیت باشد صفات نیز با ماهیت باشد چنانکه ذات مارا ماهیت ست صفات مارا ماهیت ست باز چون ذات اورا ماهیت نیست صفات اورا ماهیت نیست وماهیت جنس باشد وجنس جامع انواع بسیار باید تا جمله گردد باز جمله انواع را جنس گویند تا سوال درست آید از قائلی که گوید ما هو تا جواب دهی که جسم او جوهر او عرض او حیوان او جماد پس چون خدای تعالد یکیست اورا ثانی وتشبیه نه – ومثل وکفو نه — وضد وند نه — وسوال ماهیت خود بروی محال ست وچون بذات این معنی درست شد بصفات نیز درست شد از بهر آنکه ذات اورا شبه نیست صفات اورا نیز شبه نیست وباز گفت الا من جه الاثبات مگر از روی هستی یعنی ماراگویند خدای هست گویم هست چون گویند ویرا صفت هست کویم هست ازین مقدار بد نیست زیرا که چون هست نباشد نیست باشد وبر قدیم نیستی محال باشد وبرمحدث نیستی روا ست که وقتی نیست گردد اکنون هست ست بر قدیم که هرگیز نیستی روا نبود ونباشد محال باشد که هست نباشد این مقدار جواب درست ست اگر پس ازین گویند ماهو گویم سوال خطاست که ماهیت جنس جوید وآنجا جنس نیست مثل تقاضا کند ومر اورا مثل نیست واگر گویند کیف هو گویم این سوال هم خطاست که کیفیت مثل تقاضا کند ومر اورا عز وجل مثل نیست واگر گویند کم هو گویم این سوال هم خطاست از بهر آنکه کمیت عدد تقاضا کند ویکی را عدد نباشد واگر گویند این هو گویم این سوال هم خطاست از بهر آنکه این مکان تقاضا کند ومر اورا عز وجل مکان

نفسه فقد كفر، قال بعض العلماء من وصف الله فشبه صفاته بصفا أحد خلق الله فهو كافر بالله العظيم، وإذا علمت أنه سميع بصير ناظر إليك رقيب بجميع أحوالك من أقوالك وأفعالك فاحذر إن يراك حيث نهاك، ومن الآداب أيضًا أن تكتفى بسمعه وبصره تعالى عن انتقامك وانتصارك لنفسك.

(الشائى المريد) والحاصل أنه تعالى موصوف بكل ما وصف به نفسه، مسمى بكل ما سمى به نفسه فى كتابه الذى أنزل وعلى لسان نبيه الذى أرسل، لا يشبه شيئا من خلقه، ولايشبهه شيء من خلقه، وليس المراد من نفى التشبه نفى الصفات، فإن مراد المعتزلة والرافضية لأنهم يسمعون كل من أثبت شيئا من الصفات أو قال برؤية الذات مشبها، بل المراد أنه سبحانه تعالى لاشبه المخلوق فى نفسه وصفاته [و] أسمائه وأفعاله بوجه من الوجوه سئل على رضى الله عنه عن التوحيد، فقال إن تعلم أن ما خطر ببالك أو توهمته فى خيالك أو تصورته فى حال من أحوالك فالله وراء ذلك، وإذا علم العبد أنه تعالى مريد مختار رضى الله بقضائه وصبر على بلائه ولم يطالب ربا غيره وماجاء من إطلاق الحي والعليم وغير ذلك من المذكورات على غيره تعالى فهو اشتراك لفظى فقط.

(ليس بعرض، ولا جسم، ولا جوهر) إذ قد ثبت أن كلا من المذكورات حادث وماثبت وجوبه امتنع حدوثه.

(ولامصور) الصورة هيئة أحاطة الحد أو الحدود بالجسم، وقد ثبت أنه تعالى ليس بجسم (ولا محدود) أى: لا يتصرف ببعد ومقدار لا أن غير متناهى البعد والامتداد فإن ذلك محال.

(ولا معدود) أي: لا يكون موصوف بعدد لا بالذات ولا بالعرض لامتناع قيام الحوادث بذاته وصفاته تعالى.

نيست واگر گويند متى هو گويم اين سوال هم خطاست از بهر آنكه متى وقت تقاضا كند وخداى را عز وجل وقت وزمان نيست وچون اين اصل اندر ذات دانستى در صفات همچنين بدان از بهر آنكه صفات نباشد مگر اندر خود ذات. از اداره.

(ولا متبعض ولا متجز) إذ التبعض والتجزى من خواص الأبعاد والإعداد كالنهاية، ولذلك قال ولا متَناه ولا يوصف بالمائية[1] أي: لا يسأل عنه تعالى بما هو إذ هو لطلب تعريف الحقيقة ويمتنع تعريف الشيء بنفسه ولا يمكن التعريف بالداخل لاستحالة التركيب،

---

[1] و فى اعتماد العقايد ولا يوصف بالمائية؛ لأنها عبارة عن المجانسة، فقولنا: ما هو معنها من أي جنس هو، وكل [ذي] جنس شبيه بذى جنسه، فكان القول بالمائية قولاً بالتشبيه. ومن رَوَى عن أبي حنيفة رحمه الله: إن لله تعالى ماهية لا يعرفها إلا هو، فقد افترى عليه.

والشيخ أبو منصور الماتريدى رحمه الله مع كونه أعرف الناس بمذهبه لم ينسب هذا القول إليه، ونفى القول بالمائية. ح 12

والله تعال مما لم يكن مكانيا كان نسبة إلى جميع الأمكنة على سواء فليس منها بالقياس إليه قريب وبعيد ومتوسط كذلك يكن هو وصفاته زمانية لم يتصف الزمان مقيسًا إليه بالماضى والاستقبال والحضور، بل كان نسبة إلى جميع الأزمنة على سواء فالموجودات فى الازل إلى الأبد معلومة له كل فى وقته، وليس فى علم كان وسيكون، بل هى حاضرة عنده فى أوقاتها، وعلمه ثابت مستمر لا يتغير أصلًا لا بنفسه ولا بحسب تعلقه. ح منه 12

إذ لوكان الجزء المتأخر مما يمكن أن يكون هو بعينه متقدمًا كان حصول القبلية له سبب وقوعه فى الزمان المتقدم، وكذلك القول فى الجزء المتقدم، فيلزم أن يكون للزمان زمان. ح 12

وبالجملة لو لم يكن فى الموجودات شيء يكون متقدمًا ومتأخرًا بالذات لا يوجد التقدم والتأخر فى شيء من الأشياء بالعرض. ح 12

واعلم أنه يجب عليك التبصر من العلم الأعلى اصلًا ينفعك فى مواضع شتى، وهو أن واجب الوجود بجميع الصفات وما يصح عليه بالإمكان واجب له بذات، وما يصح عليه بالإمكان واجب له بذات حاصل له بالنقل على الأزلية والأبدية وليس يتصور له حركة وتغير وانتقال من صفة أو حال أو شأن إلى صفة أو حال أو شأن أصلا ونسبة إلى كافة مجعولاته ومعلوماته بالتأثر والإفاضة واحدة أبدًا ولا تجدد ولا تعاقب فى جنب الفاعل الحق، بل إنما التجدد والتسابق والتعاقب فى جنبية المعلولات والمتجدد هو نفس المعلولات لا حال أو شأن لصانعه الأول الاخر سبحانه وعلى هذا الأصل الكريم أجماع العلماء الراسخين والحكماء الإسلامية والفلاسفة المتهوسين. ح 12

عطف الإفاضة على التأثر تفسيرًا تنبيها علي أن التأثر يطلق معنيين أحدهما أمر اضافى هو المؤثرية المضايفة للمتأثرية ولا يعرض العلة إلا من حيث أن يكون مع المعلول ولنا نفيه إذ يمتنع عروض الإضافة على الجاعل المجعول وابداعه وهذا المعنى يتقدم على ذات المجعول، وكذلك الصدور يطلق على المعنى الإضافى لعارض للعلة والمعلول من حيث يكونان معًا وقد يطلق على كون العلة بحيث يصدر عنها المعلول وهو يتقدم على العلة ثم على الإضافة العارضة. ح 12

ولذلك الذم فرعون بقوله تعالى قال تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء: 23]، فلو جاز التجاسر على طلب الماهية لما كان الطلب منه ضلالًا، وإن أمكن الجواب ببيان الحقيقة لما أجاب موسى عليه السلام بقوله: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الشعراء: 24]، ولامتناع اتصافه تعالى بالماهية كرر عليه السلام الجواب ببيان الصفة والأفعال، وفرعون لغاية سفاهته وكمال معاندته لم يبلغ حقيقة الجواب، فقال ما قال.

(ولايوصف بالكيفية) وهى عرض لا ينتسب ولا ينقسم لذاته، وقد ثبت حدوثه وتعاليه تعالى عن الحوادث.

(ولا يتمكن فى مكان) المكان إما البعد المجرد الذى يساوى أقطاره أقطار المتمكن فيه أو السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى وقد بلغت فوق أمر المكان فى ظهور آنية إلى أن التحييل الفطرى يمنع وجود جسم مطلق لا فى مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يكون مكانًا يوجد فيه الأجسام، وقد ثبت حدوث المكان والمتمكن والتمكن وتعالى الله عن الحوادث.

(ولا يجرى عليه زمان) الزمان ظاهر الآنية خفى المهية، وتقرير التنبيه على العلم بجوده أن الشيء إذا كان عدمه مع وجود شيء آخر، فإذا صار موجود كذلك كان ذلك الشيء متقدمًا عليه باعتبار اقترانه مع عدم هذا الحادث ومعه باعتبار اقترانه مع وجوده وتقدمه ومعيته ليس لذاته فلا بد لعروض القبلية والبعدية من أمر يكون عروضهما له لذاته إذ كل صفة يتصف شيء أو أشياء بالذات فلا بد لها أن يقتضى إلى ما يتصف بها بالذات لاستحالة القسمة ويكون جزء منه لذاته قبلا وجزء آخر منه لذاته بعدا و يمتنع لذاته صيرورة القبل منه بعدا، و البعد منه قبلًا، وهذا هو المعنى بالزمان وجريان الزمان على شيء لا يتصور بدون تعاقب هذه النسب والله تعالى لتعاليه عن تعاقب المتعاقبات لا يجرى عليه زمان، بل هو الأول والآخر أزلًا وأبدًا، وليست أوليته تعالى عين أخريته ولا بباينة عنها، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ ينفى التقدر المسافى ويجعل جميع الأمكنة والمتمكنات بالنسبة الله

تعالى على سبيل واحد وضمير خطاب الجمع إذ لا يختص بأبناء عصر يخصوصه، بل بجميع أصحاب العصور الماضية والآتية ينفى التقدر الزمانى، ويجعل جميع الأزمنة المتزمنات بالقياس إليه سبحانه علي طريق واحد فالمعية المشتبه لاهى مكانية ولا هى زمانية، بل هى معية غير متقدرة وغير هالكة، فسبيل هذا الحادث اليومى كالمحصول الأول، بل جماعة المخلوقات كافة على سبيل واحد بالقياس إلى معية تعالى فاستبان من هذ البيان أن قول الفئة الموقظة للفتنة بحدوث صفات الأفعال وتعاقب التعلقات للصفات يناقض قولهم لا يجرى عليه زمان: ﴿فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: 78].

(ولا يشبه شيء)[1] لقوله تعالى:﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]، نفى المماثلة بقوله ليس كمثله على أبلغ الوجوه ولا يقال بزيادة الكاف أو

(1) قوله: لا يشبهه شيئًا من قوله خلقه لأن كل صفة أو اسم أو فعل ثابت له تعالى يستلزم كون موصوفه ومسماه وفاعله معبودا و واجبًا وكل صفة أو اسم أو فعل ثابت لغيره تعالى يمتنع أن يكون موصوفه معبودًا وواجبًا فلو ثبت له تعالى لغيره لزم أن يكون ذلك الغير معبود أو غير معبود وواجبًا وغير واجب ولو ثبت ليغره تعالى جميع ما ثبت له تعالى لزم تعدد المعبود والواجب والمشاركات اللفظية خارجة عن المبحث والذكر باللفظ لايثبت المذكور وصفًا لم يكن له ثابتًا قبل الذكر12.

ونحن نسلم أن الصفة مفتقرة إلى الذات وأنها ليست بواجبة بذاتها، بل ممكنة وما وقع فى كلام البعض من أن واجب الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته فليس المراد منه أن صفاته تعالى واجبة لذاتها، بل أنها واجبة لذاته يعنى غير مفتقرة إلى غير ذاته، لأن ذاته فاعلة لها حتى يلزم أن يكون تعالى موجبًا بالذات بالنسبة إلى صفاته دون سائر الموجودات تهافت بواسطة 12.

فى التعرف: قال القحطبي: "من [لحقته] العقول من الحقيقة فهو مقهور إلا من جهة الإثبات، ولولا أنه تعرف إليها بالألطاف لما أدركته من جهة الإثبات" قال فى شرحه اين اثبات معرفة ثابت است كه اين ثابت بود پيش أز معرفة وى نه بمعرفة وى مثبت كشت بس عقل را نماند مكر چيز يا هر صفتى كه حق را هست گويد هست يا هر صفتى كه حق را نيست كويد نيست هرچه أو گوفت نيست بى گفته أو خود نبود وهرچه أو گفت كه هست بى گفته او خود بود هست راهست گفت ونيست را نيست گفت او چه كرد اگر هست رانيست گويد يا نيست را هست گويد كافر شود وشايد كه ازين اثبات معنى آن باشد كه پيش ازان به هستى مقراند ذات وصفات حق را دره قدم بيشتر وپستر ننهند ومعنى اين آنست كه چون گفت هست پيش ازين نگويد از بهر آنكه از درجه هستد در كذرد كافر شود از بهر آنكه همه هستانرا يا جسم بينند يا جوهر بيند يا عرض بيند آندر مكان بيند يا در زمان بيند ومتحرك بينند يا ساكن

المثل لكن المثل المطلق هو المساوات من جميع الوجوه[1] وأما إذا ساوى الشيء الشيء فى بعض الأوصاف يقال هو المثل له ولم يتجاسر أحد على إثبات المثل المطلق لله تعالى، بل

ومجتمع بينند يا مفترق وديگر صفات مخلوقان همچنين پس كسى اگر از درجه هستى قدم بيشتر نهد از دو بيرون نباشد ازين صفات يكى برو جايز دارد كافر شود يا چون اورا به هيچ ازين معانى مثل وشبيه نيابد سر گردان كرد وگويد من موجود نميابم مگر برين وصف وچون برو ازين صفات هيچ چيز نيست مگر نيست كافر شود وازان جانب در تشبيه افتد وازين جانب در تعطيل ومعرفت در ميانه نگاه داشتن خطر معنى الا من جهة الاثبات اين باشد واين معنى كه ياد كرديم در ذات خداى ودر صفات او همچنين ببايد تنها علم را بگوييم تاديگر صفات برو قياس كنيم وآنست كه مقرند كه عالم ست بعلم خود بيشتر رفتن وجهى نيست وباز پس آمدن روا نه ازبهر آنكه همان عالمان معتقد باشند وحق تعالد معتقد نه وهمه علمها اعتقاد الشى على ما هو به باشد وعلم حق اعتقاد نه وعلم همه عالمان عرض باشد وعلم حق عرض نه همه عالمى رابهر معلومى علم نوبايد وحق تعالد همه معلومات رابيک علم بداند وهمه عالمان بتعلم عالم آيند وحق تعالد عالم بغير تعلم وهمه عالمان بعضى دانند وبعضى ندانند وخداى تعالد همه داند يعلم ما كان وما هو كائن وما يكون ويعلم ما لم كن ولا يكون ان لو كان كيف كان ويكون وبر همه عالمان خطا وجهل روا باشد وبر حق روا نباشد وهمه عالمان وقتد شايد كه عالم باشند ووقتى نه والحق عالم لم يزل ولا يزال پس اگر اين بنده ار اثبات علم ذره بيشتر رود تا در علم حق صفت علم مخلوقان اعتقاد كند كافر گردد وچون بجويد بيشتر راه نيابد وسر گردان گردد وگويد چون علم نميابم مگر باين صفت واين صفت برو روانيست مگر اورا صفت علم نيست كافر شود چون بيشتر رود مشبه گردد واگر ار پس باز آيد معطل گردد وبر حد اثبات بايستد ونجنبد 12.

(1) أي: الوجوه التى لا يصح توهم ارتفاعها من موصوفها، لأن المثلان هما الموجودان المشتركان فى جميع الصفات النفسية التى لا يصح توهم ارتفاعها من موصوفها، وقد يقال المثلان هما الموجودان اللذان يشارك كل منهما الآخر فيما يجب له، ويمكن ويمتنع، ثم من الناس من ينفى التماثل أصلًا، لأن الشيئين إن اشتركا من كل وجه، فلا تمايزا ولا اثنينية فضلًا عن التماثل، وإن اختلفا من وجه من الوجوه، فلا تماثل، والجواب منع الشرطية الثانية، إذ قد يختلفا من بغير الصفة النفسية مع الاشتراك فى جميع صفات النفس. (منه ره)

وفى اعتماد العقايد: ويجوز أن يكون لله تعالى صفات وأسماء لا نعرفها تفصيلًا خلافا للمعتزلة، قالوا: لوكان له صفات لا نعرفها لما تحققت معرفتها لذاته، لأن حقيقته المعرفة أن يتبين له الشيء كما هو إنما يصح ذلك أن عرفناه بجميع صفاته، ولنا قوله عليه السلام فى دعائه المعروف: (وسائلك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته فى كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به فى علم الغيب عندك)، ولأن صفات الجلال ونعوت الكمال أعظم من أن يحيطها علم البشر، ولا يقال صفاته محل ذاته أو ذاته محل لصفاته، لأن الحلول هو السكون والمحل المسكن والصفة لا توصف بالسكون أو صفاته تعالى أو فيه أو مجاورة له، لأن هذه الألفاظ مستعمل فى المغايرات ولا تغاير هنا

المشبهة إنما شبهوه بغيره فى بعض الأوصاف، فنفى الله تعالى ذلك، فأوّل الآية تنزيه محض، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ متمم ومكمل لذلك التنزيه، إذ ثبوت السمع والبصر للخلق أوهم المماثلة ولو فى الجملة، نفى الله سبحانه عنهم السمع والبصر، وإنما الاشتراك فى اللفظ فقط، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ أي: فلا تجعلوا له مثلًا تشركون به أو تقيسون عليه، فإن ضرب المثل تشبيه حال بحال، وبالجملة أن العقول مقصورة فى إدراك الذات والصفات إلا من جهة الإثبات.

ولايشبه شيئًا فى خلقه لا فى ذاته ولا فى صفاته وأسمائه وأفعاله، وليس معنى نفى التشبيه نفى الصفات، بل نفى تشبيه الصفات.

قال فخر الإسلام: إثبات الوجه واليد عندنا حق لكنه معلوم بأصله متشابه بوصفه ولا يجوز إبطال الأصل بالعجز عن درك الوصف، وإنما ضلت المعتزلة عن هذا الوجه، فإنهم ردوا الأصول لجهلهم بالصفات على وجه المعقول، فصاروا معطلة.

وأهل السنة والجماعة أثبتوا ما هو الأصل المعلوم بالنص، وتوقفوا فيما هو المتشابه، وهو الوصف، ولم يجوز الاشتغال بطلب ذلك كما وصف الله تعالى به الراسخين فى العلم فقال: ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: 7] انتهى.

واستعمل فيه يستدعى الظرفية والله تعالى ليس بظرف لصفاته قائمة بذاته والاشعرى لم يرض بهذه العبارة، وقال أن علمه موجود بذاته. 12

سأل رجل من النوري رحمه الله ما الدليل على الله؟ قال: الله. قال: فما بال العقل؟ قال: العقل عاجز والعاجز لا يدل إلا على عاجز مثله، مردى نورى را پرسيد كه دليل برخدا چيست؟ گفت: خداى، سائل گفت: پس كار عقل چست؟ گفت: عقل عاجز است، وعاجز راه ننمايد، مگر بعاجزى همچون خوشتن. كنز الملوك 12

وخبر معروفست كه پيغمبر صلى الله عليه وسلم روز خندق گفت: (لو لا الله لما اهتدينا)، پس نگفت لو لا العقل او الدليل ما اهتدينا. كنز الملوك12

وشيخ عطار ميفرمايد رباعى:

عقلي كه معمى رهبر حق ساختمش — در معرفت خداي بكداختمش

مرى بايست تا درين عقل ضعيف — بشناختم اينقدر كه نشناختمش

ومن تشبيه الصفات يلزم تشبيه الذات في الصفات فلا يستقيم تنزيه الذات، وأخرى أن مايسلب عن الذات في التنزيهات إن كان كمالًا يستحيل سلبه عن الذات، وإن كان نقصًا، فيجب تنزيه الصفات عنه كتنزيه الذات، فحق ما قيل إن كان ماخطر ببالك فالله سوى ذلك، وما أحسن ما قيل: المشبه ما عبد الله قط؛ لأنه يعبد ما تصوره في وهمه، والله تعالى منزه عن ذلك.

(ولا يخرج عن علمه)، لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، وأرشد إلى الاستدلال بالخلق على العلم بقوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: 14]، لأنه لاريب في دلالة الخلق اللطيف، والصنع المزين بالترتيب على علم الصانع بكيفية الترتيب.

(وقدرته شيء)، لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ والعالم محكم في صنعته مرتب، ومن رأى ثوبًا من ديباج حسن النسج والتأليف، ثم توهم أنه صدر من ميت لا استطاعة له أو إنسان لا قدرة له كان منخلعا عن غريزة العقل منخرطًا في سلك أهل الغباوة والجهل.

(وله صفات)[1] لقوله تعالى: ﴿عنده علم الساعة﴾، وقوله: ﴿ذو القوة﴾، وقوله: ﴿وهو السميع البصير﴾، وقوله: ﴿فعال لما يريد﴾، وقوله: ﴿وهو الخلاق العليم﴾.

---

(1) قوله: وله صفات، فإن قيل أنه لم يرد في الشرع أن الله تعالى صفات، بل أن لله تعالى علم وقدرة وسمع وبصر، فكيف يصح أن يقال أن له صفة في الفتوحات، فإن كنت ممن تحفظ الأدب مع الله فلا تقولن أن لله صفات، بل أن لله أسماء، قلت ليس المراد من الصفة إلا ما يراد من العلم أو القدرة والإرادة مثله فثبوت معناه مأخوذ من الكتاب والسنة، وأما إطلاق هذا اللفظ فهو من الأعمال، فيكفى فيه الإجماع الظني، بل أخبار الآحاد، بل تقليد الفقيه لمن يقلد في أعماله، وكذلك لفظ الواجب إذ معناه الاستغناء في الكتاب والله هو الغني، وكذلك القديم معناه عدم سبق العدم، وأما إطلاق اللفظ فهو من الأعمال يصح التمسك فيه بما يصح التمسك في العمل كما صرح به القونوى في شرحه للتعرف في مباحث الصفات المتشابهة. منه ره.

قال في التاتار خانية: من قال بحدوث صفة من صفات الله تعالى فهو كافر، وفيها سئل عن قوم ذات باري تعالى محل حوادث ميكويند، ما حكمهم؟ قال: كافر شوند بي شك، وفيها سئل عمن قال: بأن الله تعالى عالم بذاته، ولا يقول له العلم قادر بذاته، ولا يقول له القدرة وهم المعتزلة، هل يحكم بكفر هم أم لا؟ قال: يحكم، لأنهم ينفون الصفات، ومن نفى الصفات فهو كافر. طريقة محمدية 12

وأمثال ذلك كثيرة فى القرآن الحكيم، وليس يخفى على من معه أدنى مسكة من عقل إذا تأمل بأدنى فكرة فى آيات الأنفس والآفاق، وأدار نظره على عجايب خلق الله تعالى فى الأرض والسماوات وبدايع فطرة الحيوان والنباة أن هذا الأمر العجيب الغريب لايستغنى عن فاعل يعلم وصانع يقدر.

ومن ثبت علمه وقدرته ثبت بالضرورة حياته، وكيف لا يكون سميعًا وبصيرا ومريدًا ومتكلمًا وعظيمًا وجليلا؟ والسمع والبصر وكل من المذكورات كمال لا محالة، فكيف يكون المخلوق أكمل من الخالق والمصنوع أشرف من الصانع؟ وكيف يستقيم حجة إبراهيم عليه السلام على أبيه إذا كان يعبد الأصنام جهلًا وغيًا؟ فقال له: لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئًا، وإن انقلب عليه ذلك فى معبوده لأضحت حجته داحضة ودلالته ساقطة ولم يصدق قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ﴾ [الأنعام: 83].

ولما عقل كونه تعالى فاعلًا بلا جارحة، وعالما بلا قلب ودماغ، فلم لايعقل كونه بصيرًا بلا حدقة، وسميعًا بلا آذان، ومتكلمًا بلا لسان.

فلما ثبت علمه، – يعبر عنه بشنيدن وكذلك جميع بالفارسية بدانستن وقدرته أو يعبر عنه بتوانستن وسمعه ويعبر عنه بشنيدن، – [يعبر عنه بالفارسية: بدانستن، وقدرته يعبر عنه بتوانستن، وسمعه ويعبر عنه بشنيدن]، وكذلك جميع صفاته ثبت بالفطرة أن هذه الصفات ليست بنفس ذاته ولا يسوغ كون هذه المعانى إضافة أو صفة ذات إضافة،[1] وإلا لتوقف فى

---

(1) قوله: أو صفات ذات إضافة، الإضافة التى أثبتها الفئة المتكلمة وسموها تعلقًا لا بد أن يوكن أمرًا ثابتًا فى الخارج، وإلا لم يكن الصفة فى نفسها متعلقة، بل غاية ما فى الباب أن الانسان فرضها متعلقة كما يمكنه أن يفرض الأبيض أسود وليس كلا منا فى مثله، وهذا الدليل يبطل كثيرًا من كلامهم ككون الأعذار والمقادر وغيرها من الإضافات اعتباريات عندهم، فإذا لا بد له من سبب، فأما أن يكون لذلك السبب تعلق فيلزم البتة أو لايكون كذلك مع أن له تأثيرا فيه، وإذا عقل ذلك، فليعقل مثله فى العلم والقدرة، وأيضًا تعلق القدرة والعلم يتوقف بثبوته على ثبوت المتعلق لكونه نسبة ووجوده المتعلق موقوف على تعلقه به، فيلزم الدور، والأصل فى نفيها أن الله تعلى ورسوله أخبر بالصفات، ولم يخبر بالتعلقات والإضافات، فوجب الانتهاء إلى ما أخبر الله ورسوله به. ح 12

تحققها على الطرف، والطرف المغاير للذات حادث، فيلزم حدوث الصفات والنقصان أو لا، ثم الكمال بما حدث ثانيًا، بل هذه الصفات لا يعقل إلا من جهة ثبوتها، واظهار الصمدية إياس عن مطالعة الذات وإدراك الصفات، وبيان لتنزيهها عن الكميات والكيفيات.

(أزلية) لامتناع قيام الحوادث بذاته (قائمة بذاته) ومعنى قيام الصفات بالذات اختصاصها به وعدم شركة الغير فيها، وفي الفتاوى: ولا نقول صفاته قائمة بذاته، بل نقول أنه موصوف بصفاته، ولئن قالوا بالقيام فلا يسبقن إلى وهمك معنى أمر يناسب قيام الصفات الامكانية بموصوفاتها، و هيهات، فإن بين صفات الله وصفات الخلق من البعد ما بين ذاته وذواتهم.

(وهي لا هو ولا غيره) أي الصفات ليست عين الذات ولا غير الذات، وكذلك كل صفات بالقياس إلى صفة ليست عينها ولا غيرها، فليس علمه قدرته ولا غير قدرته، وكذلك جميع صفات السمع والبصر والوجه واليد، والغيران هما الاثنان كما أن الاثنان هما الغيران أما الأولى فتستغني عن البيان، وأما الثانية فلأن التعدد يستلزم الامكان، والممكن بما هو ممكن لا يأبى عن الانفاكاك عن واجب أو ممكن، وإمكان الانفكاك هو معنى الغيرية، فلا محالة أن

وحاصل قولهم: وهي لا هو ولا غيره، أن الصفات ليست عين الذات، لأن العنينية عبارة عن اتحاد مفهوم بمفهوم في التعين الخارجي والوحدة العرض، وهما من صفات المخلوقين وسمات المحدثين، والغيرية عبارة عن اتصاف مفهوم بتشخص خارجي ووحدة غرضه مخالفين لتشخص مفهوم آخر ووحدته، وذلك أيضًا من خواص الممكنات وآثار مبدء الجائرات، والله تعالى تنزهه عن سمات الحدوث وصفات الإمكان يتنزه عن عينية صفاته وغيريتها، وكذلك كل صفة بالنسبة إلى صفة، ومن عقل ذاتًا لا داخلًا ولا خارجًا ولا مجتمعًا ولا مفترقًا، فليعقل ذاتًا متصفًا بصفات ليست بواحدة بالوحدة العددية ولا اثنين ولا ثلثة، بل خارجة عن الاتصف بجنس العدد وتخصص الغيرين ما يجوز انفكاكهما في نفس الأمر، والجواب عن استشكال تعدد القدماء بأن المحل تعدد ذوات قديمة لا ذات وصفات من مخترعات بعض الأشاعرة، ومعلوم عند كل عاقل أن شر الأمور مبدعاتها ولا يلزم من ارتفاع مراتب الأعداد وارتفاع النقيضين، إذ لا تناقض في مراتب الأعداد والتضاد لايستلزم التناقض، وقول القائل أن المفهوم من شيء إن كان هو المفهوم من آخر فعين إلا فغير، أقول إن أراد أنه غير بحسب المفهوم، فمسلم، ولكن الكلام ليس فيه، وإن أراد أن غير بحسب الخارجي فممنوع، إذ المفهوم من السيف غير المفهوم من الصارم مع أنهما عين في الخارج، فإذا جاز عينية المفهومين في الخارج، فلم لا يجوز أن لا يكونا عينا ولا غيرا؟. منه ره 12

الاثنان هما الغيران، والموجود بما هو موجود لا يتصف بالعينية ولا بالغيرية، بل إنما يتصف بالعينية بما هو متكيف[1] وبالغيرية بما هو متكمم، والموجود المتنزه عن التكيف والتكمم يتعالى عن التغاير والتعين كما أن الموجود المفارق عن التقدر والتصرم يتنزه عن التمكن والتزمن، ألا ترى أن الصوت والرايحة لا تتساوى بصوت ولا رايحة ولا يتفاوت شيء منهما شيء منهما، أي: غير داخل في الجنس، لا كقولنا هذا الماء لا حار ولا بارد، أي: فاتر خارج عن الطرفين بالمتوسط، فإذا لا يلزم من ارتفاع الأضداد ارتفاع النقايض ولا اجتماعها.

---

(1) قوله: (إنما يتصف بالعينية بما هو متكيف)، لأن العينية عبارة عن اتحاد المفهوم بالمفهوم في المتعين الخارجي أو الذهني، والله تعالى متنزه عن التشخص والتعين، وإذ الشخص عبارة عن الكيفيات والكميات المعينة للشخص، قال الشيخ الرباني: صفات الحقيقة في مرتبة ذاته تعالى وتقدس، ولا يحصل من ثبوت الصفات تعين و تنزل، لأنه لا يتحقق مرتبة وراء مرتبة الذات، ولا يتصور انفاكها بوجه من الوجوه عن الذات، وليست هو ولا غيره، وهذه المعرفة موافقة مذاق علوم الأنبياء عليهم الصلوات والتسليمات. انتهي كلامه. وربما يستوضح المسئلة بالجرد العقلي مع الكل، والوصف الحمل مع الموصوف بأنهما ليستا بعين للموضوع ولا بغير في مرتبة ذاتهما إذ لو كانتا عينًا له لما جاز مغايرتهما في موطن من المواطن، والمغايرة لأن ما بالذات لا يختلف باختلاف المواطن، والمغايرة في العقل ثابتة بين الموضوع والمحمول وليست بغير له، وإلا لما احتملا العينية، والاتحاد في الخارج ثابتة محققة، وهذا التحقيق ما قالوا أن الجزأ لا يغاير الكل، والوصف لا يغاير الموصوف، ولكن أن نور الحق لا يقاس بغيره، فإن الأنوار القدسية ظلمة صريحة بالقياس إليه، فأني للمحمول القائم بالموضوع الدابر والجرم الذائب أن يكون هناك مثل سائر وذكر سائب، فإن قيل لم لا يجوز أن يكون الصفات نفس الذات بمعنى كونها شيئًا واحدًا مع الذات؟ قلنا إن أردتم بالوحدت الوحدة العددية التي هي نصف الأثنين فمحال اتصاف الذات والصفات بها، لكونها من صفات المحدثات، وإن أردتم به عدم شركة الغير أو عدم الدخول تحت العدد، فالله تعالى واحد بصفاته بهذا المعنى كما صرح به علمائنا رحمهم الله، وإن أردتم به غيره، فبينوه حتى نتكلم فيه، وبالجملة أن النصوص ناطقة بعدم العينية كقوله تعالى: ﴿ذو القوة﴾، وقوله: ﴿عنده علم الساعة﴾، وثبوت المشتقات أيضًا يقتضي ثبوت مأخذ الاشتقاق، والنصوص يحمل على ظواهرها، والموجود والواجب لم يرد بهما النص، وأحري الوجوب عندنا معني سلبي، والموجود بمعنى الشيء لا بمعنى المشتق، والتخليق والترزيق والتصوير وأمثالها مما لا يكاد يتناهى صفات له تعالى، والبرهان ما ترى قائمة على عدم العينية بل الضرورة قاضية بعدم نفسية الصفات للذات إلا أن الوهم لا يؤلف إلا متكيفًا أو متكممًا، فتعسر على النفوس الوهمانية أن تؤمن بموجود تقدس عن ذلك ويتنزه جملة العوارض والحوادث والأمكنة والأزمنة، ولكن لا يؤمن به بوسوسة الوهم بعد حكم البرهان. ح 12

وإذا تحققت تتنزه الذات والصفات عن التعدد والتكثر، فاعلم أن واجب الوجود بالذات هو الله تعالى وصفاته، فالآن حصحص الحق وبطل ما كانوا يعملون، ولا صعوبة فى المقام قط، وكيف يستقيم توهم الحرج فى أصل الدين ولا حرج فى الدين؟ و لله سر فى إبعاد بعض العباد، ومن يضلل الله فماله من هاد.

(وهى) أي: الصفات الأزلية (العلم، والقدرة، والحياة، والسمع، والبصر والإرادة، والمشية، والفعل، والتخلق، والترزيق، والكلام) موصوف بكل ما وصف به نفسه، مسمى بكل ما سمى به نفسه، وأسمائه كصفاته لا هو ولا غيره، وكذلك كل اسم بالنسبة إلى اسم، فالرحمن لا هو الرحيم ولا غير الرحيم، وأسمائه كصفاته لا محدودة ولا معدودة ولا متناهية، وإنما الحد والعد والنهاية فى الذكر واللفظ، وتحقيقه أن أسمائه تعالى ما سمى به نفسه بكلامه الأزلى متنزه عن التكيف والتكمم، والإسم ليس هو اللفظ، بل هو دال عليه.

(وهو متكلم[1] بكلام هو صفة له أزلية ليس من جنس الحروف والأصوات) بل الحروف والأصوات دلالات على الكلام، وقال طائفة: كلام الله تعالى حرف وصوت، وزعموا أن لا يعرف كلام إلا كذلك مع إقرارهم أنه صفة لله تعالى وأنه غير مخلوق، والأصل فى هذا أنه لما ثبت أن الله عز وجل قديم، وأنه غير شبيه بالخلق بشيء من الوجوه، كذلك صفاته لا تشبه صفات المخلوقين.

ولما أثبت الله تعالى كلاما لنفسه بقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: 164]، وقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: 40]، وجب أن يكون موصوفًا به لم يزل ولا يزال، ولما ثبت أنه غير متغير، وجب أن لا يكون ساكنًا، ثم يكون متكلمًا، فإذا ثبت كلامه، وثبت أنه ليس بمحدث، وجب الإقرار به، ولم يثبت أنه حرف وصوت وجب الإمساك عنه، ومنشأ الغلط مقايسة الخالق على المخلوق.

[1] وقد أحسن بعض المتأخرين حيث قال الذي يجب اعتقاده وفى هذه المسئلة أن الله تعالى متكلم بكلام عير مخلوق قال وللاشاعرة الحنابلة والمعتزلة فضول من الكلام تركها من حسن الاسلام شرح تعرف القنوى 12

(وهو صفة منافية للسكوت والآفة) السكوت ترك التكلم مع القدرة، والآفة عدم القدرة على التكلم، والكلام بالحقيقة كلام النفس، وإنما الحروف والأصوات دلالات عليه ومنافات لسكوت النفس وآفتها.

(والله تعالى متكلم بها آمر، ناهٍ، مخبر) لم يزل آمرًا ناهيًا، مخبرًا، واعدًا موعدًا، حامدًا [ذاما]، إذا خلقتم وبلغت عقولكم فافعلوا كذا، وأنتم مذمومون على معاصيكم مثابون على طاعتكم، كما أنا مأمورون ومخاطبون بما أنزل من القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم ولم نخلق بعد ولم نك موجودين قال تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ [الأنعام: 19] يعني لأخوفكم بالقرآن وأخوف من بلغه هذا القرآن، وكلامه تعالى يستحيل أن يكون محلا للحوادث داخلًا تحت التغير، بل يجب للصفات من نعوت القدم ما يجب للذات ولا يعتريه التغيرات، وإنما ثبت نعت المحدث للأجسام من حيث تعرضها للتغير وتقلب الأوصاف، فكيف يكون خالقًا ومشاركًا لها فى قبول التغير.

ولما عقل قيام طلب التعلم وإرادته بذاته الوالد قبل أن يخلق ولده حتى إذا خلق ولده وعقل وخلق الله له علمًا فى قلب أبيه من الطلب يصير مأمورًا بذلك الطلب الذى قام بذات أبيه، فليعقل قيام الطلب الذي دل عليه، قوله تعالى: ﴿ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ ﴾ [طه: 12] بذات الله تعالى، ويصير موسى مخاطبًا به بعد وجوده إذا خلقت له معرفة بذلك الطلب وسمع ذلك الكلام القديم، كما قال سراج الأمة وإمام الأئمة رضى الله تعالى عنه: وسمع موسى كلام الله تعالى قال الله: ﴿وكلم الله موسى تكليمًا﴾، ولعل وجه تمسك الإمام – والعلم عند الله – أن الآية أكدت بالمصدر لدفع حمل الكلام على المجاز، أى: كلم الله تكليمًا محققًا، فإن قيل ما معنى سماع الكلام من الله تعالى ولا يسمع إلا ما هو حرف وصوت؟ قلت لم؟ والاستحالة بديهية الوهم.

ومن استبعد أن يسمع موسى عليه السلام فى الدنيا كلامًا ليس بصوت ولا حرف فليستنكر أن يرى فى الآخرة موجودًا ليس بجسم ولا لون، وإن عقل أن يرى ما ليس بلون ولا جسم وهو إلى الآن لم يره أحد، فليعقل فى حاسته السمع ما عقله فى حاسة البصر على إنا

نقول إن الله تعالى سمع كلامنا المركب من الحروف والكلمات المترتبة لكن سماعه تعالى إنما يكون بلا توسط حرف وكلمة ولا ترتب، لأن المترتب يقتصى زمانًا ولا يجرى عليه سبحانه زمان، فلما جاز سماع الكلام المركب من الحروف والكلمات بلا توسط حرف وكلمة فأولى أن يجوز سماع كلام ليس من جنس الحروف والأصوات.

وإن عقل أن يكون له علم واحد هو علم بجميع الموجودات فليعقل صفة واحدة للذات هو كلام بجميع ما دل عليه بالعبارات وصيغة الماضى والاستقبال إنما هو فى الزوال، أما الكلام الذى هو صفة الله تعالى فليس بماض ولا بمستقبل لتعاليه عن التزمن والتغير.

(والقران كلام الله تعالى غير مخلوق) القرآن ينصفر فى اللغة على وجوه منها مصدر القرآن كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: 18]، والحروف المعجمة فى المصاحف يسمى قرآنًا، قال النبى صلى الله عليه وسلم: «ولا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو»، ويسمى كلام الله تعالى قرآنًا، قال صلى الله عليه وسلم: «القرآن كلام الله».

فكل قرآن سوى كلام الله تعالى فمحدث، والقرآ الذى هو كلام الله تعالى فغير محدث ولا مخلوق.

والقرآن إذا أرسل وأطلق لم يفهم منه غير كلام الله فهو إذا غير مخلوق، ولا يجوز أن يقال القرآن مخلوق على الإطلاق إذ الألفاظ ينصرف إلى المتعارف.

(وهو مكتوب فى مصاحفنا محفوظ فى قلوبنا مقروؤ بألسنتنا مسموع بأذاننا غير حالّ فيها)، ولما أجمع السلف والخلف على أن القرآن كلام الله تعالى متلوا بألسنتنا مكتوب فى مصاحفنا محفوظ فى قلوبنا مسموع بأذاننا.

وقال عثمان وعلى رضوان الله عليهما: «ما بين الدفتين كلام الله قرآن»، فلا بد لنا من موافقة الشرع والقول بما قال الشرع، ومن عقل كون السموات السبع والأرض، وكون الجنة والنار مكتوبة فى ورقة صغيرة، ومحفوظة فى مقدار درة من القلب، ومرئيًا فى مقدار عدسة من الحدقة من غير أن تحل ذات السموات والأرض والجنة والنار فى الحدقة والورقة، فليعقل كون الكلام مقروؤ بالألسنة محفوظًا فى القلوب مكتوبًا فى المصاحف من غير حلول الكلام فيها،

إذ لو حل ذات الكلام فى الورقة يحل ذات الله تعالى بكتابة اسمه فى الورقة، ويحل ذات النار بكتابة اسمها فى الورق ولاحترق الورق.

(والتكوين صفة الله تعالى أزلية) وكذا الترزيق والإنشاء والإحياء والإماتة وغير ذلك من صفات الفعل أزلية لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته لم يحدث له صفات ولا اسم، وشبهة المنكر فى ذلك أن التكوين لو كان أزليًا لوجب وجود المكون فى الأزل، لأن القول بالتكوين ولا مكون كالقول بالضرب ولا مضروب وأنه محال، فلا بد أن يكون التكوين حادثًا.

والجواب أن هذا مقايسة مع الفارق إذ الضرب إضافة لا يعقل بدون الطرف، والتكوين ليست بإضافة، بل [لا] يعقل أفعاله تعالى كذاته وصفاته إلا من جهة ثبوته، ولو جاز حدوث فعل أو اسم أو صفة له تعالى لجاز نقصانه أوّلًا ثم كماله ثانيًا إلا أن الوهم لا يفهم من هذه العبارات إلا إضافة ونسبة، فيعسر علي النفوس الوهمانية أن تؤمن بتكوين وإحياء وإماتة يتقدس عن الإضافة والاعتبارات ويتنزه جملة النسب والتعلقات، ولكن لايعبأ بوسوسة الوهم بعد حكم البرهان.

(وهو تكوينه للعالم ولكل جزء من أجزائه لوقت وجوده) على وفق علمه الأزلى وإرادته الأزلية، فالتكوين أزلى ووجود المكون فى وقته.

(وهو غير المكون عندنا) ضرورة الصفة القائمة بذاته الله تعالى لاتتحد مع المخلوق، والأشاعرة يريدون بالفعل المعية بالتكوين المكون، ولذلك يصرحون بحدوث الأفعال، ويقولون أن صفات الأفعال مثل الخلق والأحياء وإماتة راجعة إلى القدرة والإرادة، ولا يخفى ما فى إرجاع بعض الصفات إلى البعض من المخاطرة، وهم لايقولون بحدوث صفة له تعالى، وإنما القائل بحدوث صفة الأفعال بعض جهلاءهم ومن اتباع المعتزلة وأشياعهم.

(والإرادة صفة الله تعالى أزلية قائمة بذاته) والله تعالى أراد فى الأزل إحداث الحوادث فى أوقاتها اللائقة بها على وفق العلم الأزلى، إذ لو كانت حادثة لصار محلًا للحوادث فلو حدثت فى غير ذاته لم يكن هو مريدًا بها لا تكون أنت متحركة بحركة ليست فى ذاتك.

اعلم أن علماء اختلفوا فى الإتيان، والمجيء، والنزول، والقرب، والبعد، والوسعة، والإحاطة، والمعية، فقال الجمهور منهم أنها صفات له كما يليق به ولا نعبر عنه بأكثر من التلاوة والرواية، فيجب الإيمان بها، ولا يجب البحث عنها، وأولها فرارًا من آفة التشبيه على قدر أفهامهم، ونور أسرارهم بانتزاع التأويلات من الكتاب والسنة، وأقاويل فقهاء الأمة.

والقدوة فى المذهب الأول أبو بكر، وعمر، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وسلمان رضى الله عنهم، وكثير من العلماء كالزهرى، والأوزاعى، ومالك، وسفيان رحمهم الله.

والأقتداء فى المذهب الثانى بعلمي [بعلى] وابن عباس رضى الله عنهم، ولا يخفى أن فى التأويل مخاطرة والسلامة فى تركها، لأن مراد الله تعالى غير معلوم، فالتعين بإحتمال لا يخلو عن مخاطرة، إلا لمن صرح الله صدره ونور سره، وهو على بينة من ربه، ويتلوه مشاهد منه كعلى وابن عباس رضى الله عنهم.

وينبغي لكل مسلم أن يعلم أن كل ما يتوهم ويتخيل فى ذاته وصفاته وأفعاله وأسمائه، ففيه مثوب من التجسيم والتشبه، فعن كل ما يتخيل ويتوهم يجب التنزيه، فسبحان الذى ترك قلوب الطالبين فى صفات كبريائه وإلهته حيرى، كلما اهتزت لنيل مطلوبها ردتها سبحات الجلال قسرًا وقهرًا، ومن جاوز من النظر المصنوع إلى النظر فى الصانع فقد حاول أمرًا إمرًا، وخاطر بنفسه مجاوزة حق طاقة البشرية ظلمًا وجورًا.[1]

---

[1] الأصل التاسع العلم بأنه تعالى مع كونه منزهًا عن الصورة والمقدار مقدسًا عن الجهات والأقطار مرئي بالأعين والأبصار في الدار الآخرة، لقوله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾، ولا يرى في الدنيا تصديقًا، لقوله تعالى: ﴿لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار﴾، ولقوله تعالى في خطاب موسى عليه السلام: ﴿لن تراني﴾، وليت شعري كيف عرف المعتزلة من صفات رب الأرباب ما جهله موسى عليه السلام؟ وكيف سأل موسى عليه السلام الرؤية مع كونها محالًا؟ ولعل الجهل بذوي البدع والأهواء من الجهلة الأغبياء أولى من الجهل بالأنبياء صلوات الله عليهم، وأما وجه إجراء آية الرؤية على الظاهر فهو أنه غير مؤد إلى المحال، فإن الرؤية نوع كشف وعلم إلا أنه أتم وأوضح من العلم، فإذا جاز تعلق العلم به وليس في جهة جاز تعلق الرؤية به [وليس بجهة] وكما يجوز أن يرى الله تعالى الخلق وليس في مقابلتهم جاز أن يراه الخلق من غير مقابلة، وكما جاز أن يعلم من غير كيفية وصورة جاز أن يرى كذلك من غير كيفية وصورة. إحياء العلوم 12

(رؤية الله تعالى) أي رؤية المؤمنين بأعين رؤسهم بلا تشبيه ولا كيفية منزهًا عن الصور والاقدار مقدسًا عن الجهة والأقطار.

(جائزة فى العقل) إذ الرؤية نوع كشف ومعرفة إلا أنه أتم وأوضح من المعرفة، فإذا جاز المعرفة به تعالى خلق المعرفة [تعلق المعرفة به] وليس فى جهة جاز تعلق الرؤية به ليس فى جهة، وإذا لم يعجزه تعالى خلق المعرفة فى القلوب، فكيف يعجزه تعالى خلق الرؤية فى العيون؟! وكما يجوز أن يرى الله الخلق وليس فى مقابلتهم جاز أن يراه الخلق من غير مقابلة، وكما جاز أن يعرف من غير كيفية وصورة جاز أن يرى فى غير كيفية وصورة، وكيف عرف المعتزلى من صفة الرب ما جهله موسى؟! أو كيف سأل موسى الرؤية بقوله: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ مع كونه محالًا؟! ولا ريب لمسلم أن الجهل بذوى البدع والأهواء أولى من الجهل بالأنبياء.

وقوله: «رب أرنى أنظر إليك» سوال آية يستحيل، فإنه أراه آياته، وإنما نفى الله تعالى الإدراك بالأبصار، لأن الإدراك يوجب كيفية وإحاطة، فنفى ما يوجب الكيفية والإحاطة دون الرؤية التى ليس فيها كيفية وإحاطة، بل نقول لا حاجة لنا إلى إثبات جواز الرؤية فى العقل، لأنها صفة ثابتة بالكتاب والسنة إلا أنها متشبهة من حيث الصفة متنزهة عن الكيفية كسائر صفاته العلية، فيجب على المؤمن أن يؤمن بها، ويعتقد أن موجب العقل باطل فى وصفها، إذ ليس عن مجرد شأنه أن يدركها.

فالمختار فى المسئلة كما اختاره أبو منصور الماتريدى، وفخر الإسلام البزدوى التمسك بالدلائل السمعية فى إثبات المذهب، فإنها أسرع فى إلزام الخصم، وأظهر في تفهيم العوام، وإذا ذكر الخصوم شبهتهم على هذه الدلائل النقلية تمانعهم بالعقول على وجه الدفع والرد.

(وواجبة بالنقل وقد ورد الدليل السمعى بإيجاب رؤية المؤمنين لله تعالى فى الدار الآخرة، فيرى الله تعالى لا فى مكان ولا على جهة من مقابلة أو اتصال شعاع أو ثبوت مسافة بين الرائي وبين الله تعالى).

فإذا ثبت جوازه ثم جاء السمع بوجوبه، لقوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: 22 - 23]، وقوله عليه السلام: «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر»، وجب القول بها والإيمان والتصديق لها، وما تأولت النافية فمستحيل كقولهم: «إلى ربها ناظرة إلى ثواب ربها ناظرة»، لأن ثواب الله غير الله، والنصوص يحمل على ظواهرها، وأجمعوا أنه لايرى فى الدنيا، لأنه لما منع الله تعالى كلمة ذلك فى الدنيا كان من دونه أحرى، وبالجملة إن الله تعالى أخبر أنها تكون فى الآخرة، ولم يخبر أنها تكون فى الدنيا، فوجب الانتهاء إلى ما أخبر الله تعالى به.

قال الجمهور أن النبى صلى الله عليه وسلم: لم ير ربه ليلة المعراج ببصره ولا أحد من الخلايق فى الدنيا على ماروى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت: «من زعم أن محمدًا صلى الله عليه وسلم رئ ربه فقد كذب»، منهم الجنيد، والثورى، وأبو سعيد الخراز.

وقال بعضهم رآه النبى صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج وأنه خص من بين الخلايق بالرؤية كما خص موسى بالكلام، منهم ابن عباس، وأسماء، وأنس رضى الله عنهم.

وقال بعضهم رآه بقلبه ولم يره ببصره، ولو قلنا برؤية النبى صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج، فإنما هى فى عالم الآخرة لا في الدنيا، وأطبق المشايخ على تضليل من قال إن الله تعالى يرى فى الدنيا عصمنا الله فى الغواية والضلالة وشبهة المخالف أن الرؤية لا تعقل إلا فى مكان وجهة ومقابلة وثبوت مسافة بين الرائي والمرئي لا غاية في البعد ولا فى غاية القرب واتصال شعاع من الباصرة بالمرئي والله تعالى يتعالى عن الكل.

ووجه التقصى التزام الفرق بين الرب والمربوب، ومنشأ أمثالها قياس الخالق على المخلوق، والمعبود على العبد، وما للتراب ورب الأرباب، أعاذنا الله تعالى عن إنكار النصوص الفرقانية والأخبار النبوية بأمثال هذه التخيلات والتوهمات.

وسنة علماء أهل السنة إثبات جميع ما نطق به الشريعة سواء أحاط نطاق العقول أو عجز عنه عقول الفحول، وسيئه جهلا البدعة الاعراض عن ذكر الله وسنن رسول الله،

والاتباع بالآراء الباطلة والأهواء الفاسدة، وكلما جائهم رسول بما لا تهوي أنفسهم، فتارة يؤلون[1] وتارة يكذبون.

(والله تعالى خالق لأفعال العباد كلها من الكفر، والإيمان، والطاعة والعصيان)، قال الله تعالى: ﴿خالق كل شيء﴾، فلما كانت أفعالهم أشياء وجب أن يكون الله تعالى خالقًا لها، وقال تعالى: ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ ۖ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ * أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: 13 – 14]، أخبر أن قولهم سرهم وجهرهم خلق له، فصح أنه خالق الأفعال والأقوال كما أنه خالق الأعيان والأجسام، ولا محالة قولهم سرًا وجهرًا يكون خيرًا وشرًا.

ولما جاز أن يخلق الله تعالى العين الذى هو شر كإبليس جاز أن يخلق الفعل الذى هو شر، وكيف لا يكون خالقًا لفعل العبد ولو فرض[2] خالقًا فى الوجود غير الواجب لزم توارد الفاعلين أو الثلاثة أو عجز الخالق عن مقاومة المخلوق وكون الممكن المخلوق غير خالق وهو مع كونه مطلوبا بالتقرير خلاف التقدير، وكيف يكون خالقًا للعبد، وهو لا يحيط علمًا بتفاصيل أجزاء الحركات وأعدادها، وكيف يكون الحيوان مبتدا، أي: مستقلًا ومتفردًا بالاختراع، ويصدر عن العنكبوت والنحل من لطايف الصناعات ما يتحير فيه عقول ذوى الألباب، فيكف انفردت هى باختراعها دون رب الأرباب، وهى غير عالمة بتفصيل ما يصدر منها الاكتساب، وكيف يكون من خلق القعود وقاعدًا ومن خلق القيام قائمًا، ولم يكن من خلق السواد أسود ومن خلق البياض أبيض، والخلق بمعنى التقدير والتصوير لا بمعنى الإيجاد والتأثر فى قوله تعالى: ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ [المؤمنون: 14]، وقوله ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾ [المائدة: 110].

---

(1) أي: بقولهم وإلا فتأويل المتشابه إلى المحكم ليس بسيئة كما صدر عن بعض الصحابي رضى الله عنهم. ره 12

(1) قوله: ولو فرض، تفصيله أنه لو كان فى الوجود فاعل غير الله عز ذكره فإما أن يتوافقا أو يتمانعان تمانعًا أن يعق مراد العبد، فيلزم عجز الخالق تعالى أو يقع مراده فلا يكون العبد خالقًا، فإن توافقا فإما أن يقدر العبد على الاستقلال بالتأثر والواجب مستقل لا محالة فالمجموع فاعل آخر مستقل، فيلزم توارد الثلث أو لا يقدر العبد توارد الاثنين الواجب والمجموع. ح 12

(وهى كلها بإرادته ومشيئته وقضيته وتقديره) فلا يجرى فى الملك والملكوت طرفة عين ولانعتة قلب إلا بقضاء الله وقدره وبإرادته ومشيئته، فهو الذى أسعد وأشقي، وهو الذى أمات وأحي، وهو الذي أضحك وأبكي، وهو الذى أفقر وأغنى، وهو الذى أوجد وأفنى، لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، يضل من يشاء ويهدى من يشاء، فلا مانع لما أعطى، ولا معطى لما منع، ولم يقطع التوفيق عن الكفار بجانية متقدمة، ولا أمد الأنبياء بتوفيقه ونور هدايته بوسيلة سابقة، ولكنه قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الصافات: 171]، وقال ﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [السجدة: 13]، وقال ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ [الأنبياء: 101].

فإن خطر ببالك أنه لما اختلفت السابقة وهم فى ربقة العبودية مشتركون، نوديت من سرادقات الجلال لا تجاوز حد الأدب، فإنه لايسأل عما يفعل وهم يسئلون.

ولو كانت المعاصى والجرايم خارجة عن إرادة الله تعالى، وإنما هى جارية على وفق إرادة إبليس مع أنه عدوا لله تعالى، فالجارى على وفق إرادة العدوى أكثر من الجارى على وفق إرادته تعالى، وكيف يجوز للمسلم أن يرد ملك الجبار ذي الجلال والإكرام إلى رتبة لو ردت إليها رياسة زعيم ضيعة لاستنكف منها، إذ لو كان مايستتب لعدو الزعيم فى قرية أكثر مما يستتب له لا ستنكف عن زعامته وتبرأ عن ولايته.

والمعصية هى الغالبة على الخلق، وكل ذلك جاز عند المبتدعة على خلاف إرادة الحق، وهذا غاية العجز، تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا.

فإن قيل فكيف نهي عما يريد ويأمر بما لايريد؟ قلنا الأمر غير الإرادة، ولذلك إذا ضرب السيد عبده فعاتبه السلطان عليه، فاعتذر بتمرد عبده عليه فكذبه السلطان، فأراد إظهار حجة بأن يأمر عبده بفعل وهو يريد أن يخالفه بين يديه، فقال له اسرج هذا الدابة بمشهد من السلطان فهو يأمره بما لايريد امتثاله، ولو لم يكن آمرًا لما كان عذره عند السلطان متمهدًا، ولو كان مريدًا لامتثاله لكان مريدًا لهلاك نفسه.

حكى أن القاضى عبد الجبار الهمدانى لما رأي الاستاد أبو اسحاق الاسفرانى، فقال القاضى: يشاء ربنا أن يعصى، فقال الاستاد: أيعصى ربنا قهرًا؟ فقال القاضى: أرأيت إن منعنى الهدى وقضى عليّ بالردي، أحسن إليّ أم أساء؟ فقال الاستاد: إن منعك ما هو لك، فقد أساء، وإن منعك ما هو له، فيختص برحمته من يشاء، فبهت القاضى.

(وللعباد أفعال اختيارية يثابون بها ويعاقبون عليها) للفرق الظاهر بين حركة البطش وحركة الارتعاش فعلم قطعًا أن الأول باخياره دون الثانى، والنصوص القطعية ناطقة ثبوت الاختيار كقوله تعالى: ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: 29].

وقد تقرر امتناع كون العبد خالقًا لأفعاله، فلم يبق إلا الاقتصاد فى الاعتقاد، وهو أنها مقدورة بقدرة الله تعالى اختراعًا وبقدرة العبد على وجه آخر من التعلق يعبر عنها بالاكتساب، وهم مختارون لاكتسابهم ليسوا بممنوعين عن ضد ما اختاروه ولا بمحمولين على ما اكتسبوه، ولذلك وجبت حجة الله تعالى عليهم والله تعالى خلق لهم ذلك ولايلزم الجبر، والاضطرار ليست بمتعينة بطرف دون طرف، وبالجملة أن ثبوت الاختيار والإرادة معلوم بالضرورة وبالنصوص القطعية وليست بمخلوقة للعبد لانحصار الخالقية فى الرب ولا اضطرار مع الاختيار، فالإرادة معلومة بأصلها مجهولة بكيفها ولا يعلم حققتها غير خالقها وبارئها ولا يجوز إبطال الأصل بالعجز عن الوصف بالكيف ويسلب القضاء والقدر القدرة والاختيار عن العبد، لأنه تعالى قضى بأن العبد يفعله أو يتركه باختياره، وأيضًا منقوض بأفعال البارى تعالى، لأن فعله سبحانه بالنظر إلى القضاء إما واجب أو ممتنع إذ لو تعلق القضاء بالوجود يجب ولو بقلق بالعدم يمتنع فلو كان الفعل بالاختيار منافيًا له لم يكن البارى مختارًا وهذا الكفر.

(والحسن منها برضاء الله تعالى والقبيح منها ليس برضائه) القبيح ما نهى عنه، والحسن ما أمر به، وقال محمد بن موسى إنما حسنت المستحسنات بتجليه، وقبحت المستقبحات باستتاره معناه كل ما درك إلى الحق من الأشياء فهو حسن وما درك إلى شيء دونه قبيح.

(والاستطاعة مع الفعل وهى حقيقة القدرة التى يكون بها الفعل) ليست الاستطاعة هى الأعضاء السليمة وإلا لاستوى كل ذى عضاء سليمة، فلما رأينا ذوى أعضاء سليمة متفاوتة فى الفعل ثبت أن الاستطاعة ما ترد من القوة على الأعضاء السليمة، وتلك القوة متفاضلة فى الزيادة والنقصان ووقت دون وقت، وهذا كل يشاهده من نفسه وهى يترتب على إرادة الفعل إرادة جازمة مؤثرة فى وجود الفعل، وهى المغنية بقوله تعالى: ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ﴾ [هو: 20]، إذ المنفى عنهم حقيقة القدرة التى بها يتعلق الفعل لا الأسباب والآلآت، لإنها كانت ثابتة، وأخرى أن الآية إنما ذكرت على وجه الذم لهم، وإنما يلحقهم الذم بعدم حقيقة القدرة عند سلامة الأسباب والآلآت لا بعدم سلامة الأسباب والآلآت، لأن انتفائها لم يكن بتضيع العبد بل هو فى ذلك مجبور فلم يلحقه الذم بالامتناع عن الفعل عند انتفائها، فأما عند عدم حقيقة القدرة فالذم يلحقه، لأن عدمها مع سلامة الأسباب والآلآت بتضيعه إياها لاشتغاله بضد ما أمر به.

ثم الاستطاعة مقارنة للفعل، قالوا ولو لا ذلك لم يكن بالخلق حاجة إلى الله تعالى عند أفعالهم ولا كانوا فقرأ إليه هذا خلاف حكم النص، وهو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ ﴾ [فاطر: 15]، ويمكن أن يستدل بقوله تعالي: ﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ ﴾ [الأنعام: 35]، إذ لو لا استلزام استطاعة الإتيان بالآية للإتيان بها لما رتب الإتيان بها على الاستطاعة.

وقالت المعتزلة وجمهور الكرامية هى سابقة على الفعل إذ لو لم يكن سابقة على الفعل ولم تكن موجودة حال عدم الفعل لكان الأمر بالفعل تكليف العاجز وهو منفى بقوله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: 286]، ألا ترى أن الكافر فى حال كفره مكلف بالإيمان فلو لم يكن قادرًا على الإيمان حال كونه كافرًا لكان ذلك يكلف ما لايطاق، قلنا صحة التكليف تعتمد على الاستطاعة بمعنى سلامة الاسباب والآلآت كما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله:

(ويقع هذا الإسم على سلامة الأسباب والآلآت والجوارح وصحة التكليف تعتمد هذه الاستطاعة)، وهى المعنية بقوله تعالى: ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [الحج: 97]، فإن المراد بها الزاد والراحلة لا حقيقة قدرة الفعل، ومعنى الآية أنه حق واجب لله رقاب المستطعين لاينفكون عن عهدته إلا بالأداء.

(ولا يكلف العبد بما ليس فى وسعه)، قوله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ اختلف الأمة فى جواز التكلف بالممتنع بالنظر إلى نفس العبد كالجمع بين الضدين وخلق الأجسام، وهو المسمى بتكلف ما لا يطاق، فقال بعض أصحاب أبي حنيفة رضى الله عنه لا يجوز ذلك عقلًا ولهذا لم يقع شرعًا، قالوا أن حكمة التكليف هى الابتلاء، إنما تحقيق ذلك فيما يفعله العبد باختياره فيثاب عليه أو يتركه باختياره فيعاقب عليه، فإذا كان بحال لا يمكن وجود الفعل منه كان مجبورًا على ترك الفعل، فيكون معذورًا فى الامتناع فلا يتحقق معنى الإستلاء.

وقال آخرون أنه جائز عقلًا إذ العباد مماليكه فيفعل بهم مايشاء ويحكم فيه ما يريد، واختلفوا فى وقوعه، والصحيح عدم الوقوع، لأن الآية يدل على عدم وقوع التكليف بالمحال وإن لم يدل على امتناعه، وأما التكليف بما هو ممتنع لغيره كإيمان من علم الله تعالى أن لايؤمن مثل فرعون وأبي جهل، فقد اتفق الكل على جوازه عقلًا وعلي وقوعه شرعًا.

(وما يوجد من الألم فى المضروب عقيب ضرب إنسان وانكسار فى الزجاج عقيب كسر إنسان وما أشبه ذلك) كالإجراح فى الحيوان عقيب جرحه:

(لا صنع للعبد فى تخليقه) مما ثبت أن ليس للعبد قدرة التخليق واستحالة اكتساب ما ليس بقائم بمحل القدرة، لأن معنى الكسب فعل مقدور حصل فى محل قدرته وما حصل لا فى محل قدرته فهو خلق واسم الفعل يشملها، لأن الفعل حرف الممكن من العدم إلى الوجود.

(والمقتول ميت بأجله)، لقوله تعالي: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللهِ كِتَاباً مُّؤَجَّلاً﴾، وللحديث المعروف: «إن الله يبعث ملكًا، فيكتب عمله، وزقه، وأجله، وسعادته

وشقاوته»، ووجوب القصاص والضمان على القاتل لإرتكابه إلى المنهى ومباشرته فعلًا أجر الله تعالى العادة بتخليق الموت عقيبه.

(الموت بالميت لا صنع فيه للعبد تخليقًا ولا اكتسابًا)[1] إذ ما يخلق الله تعالى فى المقتول من المعنى المنافى للحياة وهو الموت مفعول الله تعالى، وليس بفعل للقاتل والقتل فعله قائم به، وليس بحال بالمقتول إذ فعل العبد لا يجاوز حينئذ لقدرته، قالوا الموت معنى وجودي مناف للحياة، لقوله تعالى ﴿ خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ ﴾ مبنى كلام المصنف رحمه الله على هذا، وذهب البعض إلى أنه عدمى، ومعنى خلق الموت قدر الموت.

(والأجل واحد) وزعم بعض المعتزلة أن للمقتول أجلين القتل والموت، ولو لم يقتل لعاش إلى أجله الذى هو الموت، وقال أبو هذيل منهم: المقتول ميت بأجله ولا أجل له سواه، ولو لم يقتل لمات بأجله فى وقت قتله.

وعندنا ليس الأمر كذلك، بل يقتل لا محالة فى وقت قتله لامتناع التبدل فى التقدير، وقولهم أنه غير مقتول بأجله وله أجل آخر باطل، لأنه يؤدى إلى أن للعبد قدرة منع الله عن ابقاء عبده إلى جعله أجلًا له وقدرة قطع ما جعله أجلًا له وهو محال، بل الله تعالى لما كان عالما أنه يقتل جعله أجلًا، فيكون الأجل الواقع فى علم الله تعالى واحدًا، وقوله عليه السلام: «صلة الرحم تزيد فى العمر»، فلعل المراد به الزيادة بحسب الخير والبركة.

(والحرام رزق وكل يستوفى زرق نفسه حلالًا أو حرامًا، ولا يتصور أن لا يأكل إنسان رزقه أو يأكل غيره رزقه)، وعند المعتزلة الحرام ليس برزق، وجاز أن لا يأكل رزقه أو يأكل رزقه غيره، وهذا بناء على أن الرزق عندنا الغذاء فيما قدر الله تعالى أن يكون غذاء الشخص

---

[1] فى اعتماد العقائد: قوله عليه السلام: (صلة الرحم تزيد فى العمر)، يعنى: كان فى علم الله سبحانه أنه لو لا هذه الصلة لكان عمره كذا، ولكنه علم المدة أنه يصل رحمه فيكون عمره أزيد من ذلك، ويكون المحكوم المعلوم أن يصل رحمه ويعيش إلى هذه المدة لا محالة، ولكن مع علمه أنه لو لم يصل لمات قبل هذه المدة لما عرف أنه تعالى يعلم ما يكون لو كان كيف يكون كما قال تعالى فى حق الكفار ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ [الأنعام: 28]، وإن كان يعلم أنهم لا يردون. ح12

لايصير غذاء لغيره، وكما يتغذى الانسان بالحلال يتغذى بالحرام، وعندهم عبارة عن الملك الحرام لايكون ملكًا فلايكون رزقًا، لنا قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: 6]، فلو كان الرزق ملكًا لما كان الله رازقًا للمالك والدواب، والحق ما قال الشيخ أبو الحسن، وأبو إسحاق الإسفرائني أن الخلاف من حيث العبارة لا غير إذ الرزق قد يذكر ويراد به الملك أيضًا، قال الله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾.

(والله تعالى يضل من يشاء ويهدى من يشاء)، لقوله تعالى: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكف: 17]، فاعلم أنه لايعرف الله إلا من تعرف إليه، ولا يوحده إلا من توحد له، وأما النذر والقول والدلائل فلا يفنون عن قوم لا يرحمون.

(وما هو الأصلح للعبد فليس ذلك بواجب على الله تعالى) جميع ما فعل الله تعالى بعباده من الإحسان، والصحة، والسلامة، والإيمان، والهداية تفضل منه، ولو لم يفعل ذلك لكان جائزًا، ولو كان ما يفعل شيئًا واجبًا لم يكن مستحقًا للحمد والشكر، ولو عذب جميع من فى السماوات والأرض لم يكن ظالما لهم، ولو أدخل جميع الكافرين الجنة لم يكن ذلك محالًا، لأن الخلق خلقه، والأمر أمره، ولكنه أخبر أنه ينعم المؤمنين أبدًا، ويعذب الكافررين أبدًا، وهو صادق فى قوله وخبره صدق، فوجب أن يفعل بهم ذلك ولا يجوز غيره، لأنه لا يكذب فى قوله تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا، ولايكون شيء منه ظلمًا وجورًا، لأن الظلم إنما صار ظلمًا، لأنه منهى عنه، والجور إنما كان جورًا، لأنه عدل عن الطريق الذى سن له من فوقه لمن هو تحت قدرته، ولما لم يكن الله تعالى تحت قدرة قادر ولا كان فوقه آمرًا ولا زاجرًا لم يكن فيما يفعله ظالما ولا فى شيء يحكم به جابرًا.

(وعذاب القبر للكافرين ولبعض عصاة المؤمنين، وتنعيم أهل الطاعة فى القبر بما يعلمه الله ويريده، وسوال منكر ونكير ثابت[1] بالدلائل السمعية) الأصل فى العذاب قوله تعالى فى

---

(1) وفى اعتماد والعقايد: وأنكرت الجهمية وبعض المعتزلة ذلك، لما أن السوال عمن لا حياة له محال، قلنا ذلك ممكن باعادة الروح فى الجسد أو خلق الحياة بلا روح بحيث يعقل السوال ويقدر الجواب. وفى موضع آخر منه: واعلم أن

قول نوح عليه السلام: ﴿ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾ [نوح: 25]، والفاء للتعقب والترتيب بلا تراخ ولن يكون ذلك إلا قبل القيامة لأن إغراقهم كان فيه فكذا يكون إدخال النار فيه، ففى الآية إظهار كمال قدرته تعالى بتعذيبهم بالنار فى الماء، وقال فى آل فرعون: ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ أي: قبل القيامة، لقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ [فافر: 46].

والسوال لكل ميت صغير أو كبير ومن مات فى الماء أو أكله السبع فهو مسئول، والأصح أن الأنبياء عليهم السلام لايسألون، ويسأل أطفال المؤمنين، وأبو حنيفة رحمه الله توقف فى أطفال المشركين فى السوال ودخول الجنة، والذى يدل على السوال والتنعيم والتعذيب ورد الأخبار بنقل الأخيار عن النبي المختار صلى الله عليه وسلم.

منها ما نقله أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا قبر الميت أتاه ملكان أسودان أرزقان، يقال لأحدهما المنكر والآخر النكير، فيقولان ما كنت تقول فى هذا الرجل؟ فيقول هو عبد الله ورسوله أشهد أن لا إله إلا الله محمدًا رسول الله، فيقولان قد كنا نعلم أنك تقول هذا، ثم يفسح له فى قبره سبعون ذراعًا فى سبعين، ثم ينور له فيه، ثم يقال له نم، فيقول أرجع إلى أهلى فأخبرهم، فيقولان نم كنومة العروس الذى لا يوقظ إلا أحب أهله، حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك، وإن كان منافقًا قال سمعت الناس يقولون فقلت مثله لا أدري، فيقولان قد كنا نعلم إنك تقول ذلك، فيقال للأرض التئمى عليه فتلتئم عليه فتختلف أضلاعه، فلا يزال فيها معذبًا، حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك». والأخبار فى هذا مستفيضة والمنكر مبتدع ضال.

(والبعث) أي البعث المتبادر عند إطلاق أهل الشرع وهو حشر الأجساد وإحيائها يوم القيامة (حق) بإجماع أهل الملة وقوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ۖ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: 78 –

أصحابنا إنما توفقوا فى إعادة الروح وعدم اعادتها ولا توقف لهم فى أن لا يتصور التعذيب بدون الحياة إنما ذلك مذهب الصالحى والكرامية، فإن عندهم الحياة ليست بشرط لثبوت العلم. 12

79] آه [إلى آخر السورة] ثبت الإمكان الذاتى للبعث والقدرة عليه ووقوعه والقوالطع السمعية الأخرى أيضًا ناطقة بوقوعه كقوله تعالى: ﴿ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾ [القمر: 7] ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ﴾ [يس: 51].

(والوزن حق) للكفار والمسلمين وهو عبارة عما يعرف به مقادير الأعمال ويوزن الأعمال خيرًا كان أو شرًا، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف: 8]، وقوله تعالى ﴿ فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ * فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ * وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ * فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ ﴾ [القارعة: 6 – 9]، ولما دل الدليل على ثبوت الميزان نؤمن به ولانشتغل بكيفية أخري، ونكل علم ذلك إلى الله تعالى.

(والكتاب حق)، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ﴾ [الإسراء: 13]، ويعطي كتاب المؤمن بيمينه وكتاب الكافر بشماله أو من وراء ظهره قال الله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ [الإنشقاق: 7 – 8]، ﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ ﴾ [الحاقة: 25 – 33]، ﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ (10) فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا﴾ إلى قوله: ﴿ إِنَّهُ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴾ [الإنشقاق: 10 – 14].

والكتاب ماكتبه الحفظة أيام حياتهم فى الدنيا قال الله تعالى ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ [الزخرف: 80]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ *كِرَامًا كَاتِبِينَ * يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الإنفطار: 10 – 11].

(والسوال حق) لقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ﴾ [التكاثر: 8]، (والحوض حق) لحديث عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواء ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء من شرب منها فلا يظمأ أبدًا».

وعن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ مَنْ مَرَّ عَلَيَّ شَرِبَ ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا ، لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي ، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَأَقُولُ إِنَّهُمْ مِنِّي فَيُقَالُ إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ فَأَقُولُ : سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ غَيَّرَ بَعْدِي»، وكلا الحديثين فى المتفق عليه.

(والصراط حق) لحديث أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يضرب الصراط بين ظهرانى جهنم، فأكون أول من يجوز من الرسل، ولايتكلم يومئذ إلا الرسل، وكلام الرسل يومئذ اللهم سلم سلم، وفى جهنم كلاليب مثل شوك السعدان لا يعلم قدر عظمها إلا الله تخطف الناس بأعمالهم، فمنهم من يوبق بعمله، ومنهم من يخردل، ثم ينجو، وعن أبى سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ثم يضرب الجسر على جهنم، وتحل الشفاعة، ويقولون: اللهم سلم سلم، فيمر المؤمنون كطرف العين، وكالبرق، وكالريح، والطير، وكأجاويد الخيل والركاب، فناج مسلّم، ومخدوش مرسل، ومكدوس في نار جهنم»، كلاهما فى المتفق عليه.

والصراط جسر ممدود على متن النار أحد من السيف وأدق من الشعر من استقام فى هذا العالم على الصراط المستقيم خف على صراط الآخرة ونجي، ومن عدل عن الاستقامة فى الدنيا واثقل الظهر بالأوزار وعصي يعثر من الصراط وتردى.

(والجنة حق والنار حق وهما مخلوقان الآن موجدتان) والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: 133]، وقوله تعالى: ﴿ وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 24] أي: خلقت وهيئت، فقوله تعالى أعدت دليل على أنها مخلوقة، فيجب إرائه على الظاهر لعدم الاستحالة فيه (باقيتان لاتفنيان ولا يفنى أهلهما)، لقوله تعالى: ﴿ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

(والكبيرة لا تخرج العبد المؤمن من الإيمان ولا تدخله فى الكفر) لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾ [البقرة: 178]، فسمى قاتل النفس عمدًا

مؤمنًا مع أنه كبيرة، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ [الحجرات: 9] بقى لهما اسم الإيمان مع أن أحدهما باغية وباقى الإخوة الثابتة بالإيمان لقوله تعالي: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾، قالوا بترك الفرض أو الواجب ولو مرة بلا عذر كبيرة، وكذا ارتكاب الحرام، وترك السنة مرة بلا عذر تكاسلًا وتساهلًا بها صغيرة، وكذا ارتكاب الكراهة [التنزيهية] والإصرار على ترك السنة، وارتكاب الكراهة [التحرمية] كبيرة.

وقالت طائفة لا كبيرة مع الفضل ولا صغيرة مع العدل، وقالت طائفة ورفعوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صغيرة مع الإصرار ولا كبيرة مع الاستغفار.

والأكثرون من أهل التحقيق لم يجعلوا فى الذنوب صغيرة إلا عند نسبة بعضها إلى بعض، فطالبوا النفس بإيفاء فى حق الله تعالى بالانتهاء عما نهى والوفاء بما أمر.

(والله تعالى لا يغفر أن يُشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء من الصغائر والكبائر) بالتوبة أو بدونها.

(ويجوز العقاب على الصغيرة والعفو عن الكبيرة) والأصل فيه قوله تعالي: ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾[البقرة: 284] وقوله: ﴿ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴾[الكهف: 49]، ومعنى قوله تعالي: ﴿ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[النساء: 31] هو الشرك والكفر، وهو أنواع كثيرة كاليهودية والنصرانية والمجوسية والوثنية، فجاز أن يطلق عليه إسم الجمع.

وفيه وجه آخر، وهو أن الخطاب خرج على الجمع فكان كفر كل واحد منهم كبيرة، فيكون المغفرة مقيدًا بالمشيية فيما دون الشرك.

وجملة قولهم إن المؤمنين بين الخوف والرجاء يرجوا فضل الله فى غفران الكبائر ويخاف عدله فى العقوبة على الصغائر، لأن المغفرة مضمون المشية، ولم يأت مع المشية شرحًا لا صغيرة ولا كبيرة (إذا لم يكن عن استحلال، والاستحلال كفر) لما فيه من الانكار لنصوص التحريم.

(والشفاعة ثابتة للرسل والأخيار فى حق أهل الكبائر بالمستفيض من الأخبار) كقوله صلى الله عليه وسلم: «شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى»، وقوله صلى الله عليه وسلم: «لكل نبى دعوة مستجابة اختبأت دعوتي شفاعة لأمتى»، وقالت عائشة رضى الله عنها: «أين أطلبك يوم القيامة يارسول الله؟ قال عند الحوض اسقي أمتى، قلت فإن لم أجدك، قال عند الصراط أقول رب سلم سلم، قلت فإن لم أجدك، قال لا أخلوا هذه المواطن الثلاثة ما بقى من أمتى واحد».

ولما نزلت قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾[الضحي: 5] قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا جبريل أطلب رضائى في أمتى قال بلى يا محمد، قال والله لا أرض ما بقى فى النار واحد».

(وأهل الكبائر من المؤمنين لا يخلدون فى النار) لتواتر معني الخبر لأنه يخرج من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من الإيمان، ولقوله تعالي: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾ [النساء: 40] وآية حسنة حسنة الإيمان والمضاعفة قبل دخول النار يبطله إجماع أهل الملة.

(والايمان هو التصديق بما جاء به عند الله تعالى)، والتصديق هو الإدراك الإذعانى بأن النسبة واقعة أو ليست بواقعة والإذعان بتسليم وانقياد، ومصداق التسليم والانقياد رضاء القلب بما عرفه وانشراح صدره به، ومصداق الجحود والانكار كراهة القلب بما جزمه وضيق صدره عنه، ففرق بين المعرفة والتصديق إذ المعرفة تحصيل بمجرد الجزم والتصديق لا يحصل إلا بالتسليم والانقياد والمعرفة حاصلة لبعض أهل الكتاب مع كفرهم قال الله تعالى: ﴿يعرفونه كما يعرفون أبنائهم﴾ والتسليم والانقياد بمحض كرم الله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم، ومنشأ الجحود والانكار صفات النفس الإمارة كالتكبر وحب الجاه والعلو والعدواة وطلب الدنيا، وهذا هو التصديق المعتبر فى كتب الميزان والجزم الحال عن الإذعان لايسمى تصديقًا عندهم، بل هو داخل فى التصور (والإقرار به) وفى تصديق رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جاء به من عند الله تصديق بجميع ما يجب التصديق به، ففيه

الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخرة وبجميع ما يجب الإيمان به على التفصيل، فمن صدق الرسول فيما جاء به من عند الله فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى، والإقرار شرط لإجراء أحكام الإسلام هو المروى عن أبي حنيفة رحمه الله، وإليه ذهب الشيخ أبو منصور الماتريدى، وهو أصح الروايتين عن الأشعري، وهذا لأن ضد الإيمان الكفر وهو التكذيب والجحود وهما يكونان بالقلب، فكذا ما يضادهما إذ لا تضاد عند تغاير المحلين، وكذا قوله صلى الله عليه وسلم: «يخرج من النار من كان فى قلبه ذرة من الإيمان»، يدل على أن محل الإيمان هو القلب، وأيضًا لا مستند إلا اتباع موجب الألفاظ ووضع اللسان أن الإيمان عبارة عن التصديق بالقلب ولا ينعدم الإيمان من القلب بالسكون عن النطق الواجب كما لا ينعدم بالسكون عن الفعل الواجب، ومن جعل الإقرار ركنًا قال أنه ركن يحتمل السقوط كما فى حالة الإكراه والأخرس.

(وأما الأعمال فهي تتزايد في نفسها والإيمان لايزيد ولا ينقص) إذ الزيادة والنقصان من الأعراض الأولية للكمية، والتصديق من الكيفيات سواء كان الحاصل فى العقول ذوات الأشياء أو الأشباح، أما إذا كان الحاصل أشباحًا فظاهر، وأما إذا كان ذواتًا فلأن العلمية ليست ذاتية للذوات وإلا لما اختلفت فى المواطن، والذات فى الخارج ليست يصدق عليه أنه علم، فالعلمية كيفية الذوات الحاصلة فى العقول.

وإنما التفاوت فى الإيمان باعتبار القوة والضعف ودرجات الإيقان، والإيقان قهر التصديق للجوارح والقوي، فمن موقن زم جوارحه واستقام كما أمر، ومن موقن وصديق قريب من المستقيم، ومن مؤمن ومصدق يهوى به صرصر الهوا كالذرة وفى البين درجات لا يعلمه إلا الله، وقوله تعالى ﴿ إِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ [الأنفال: 2]، فمعنا إيقانًا أو مؤول بأن المراد زيادة الإيمان بزيادة نزول المؤمن به فى آي القرآن.

وروى عن ابن عباس وأبى حنيفة أنهم كانوا آمنوا فى الجملة، ثم يأتى فرض بعد فرض فيؤمنون بكل فرض خاص فزاد إيمانهم بالتفصيل مع إيمانهم بالجملة، وفى الخبر أنه يخرج من النار [من]كان فى قلبه مثقال ذرة من الإيمان، ومعناه على ما قال الشيخ الزاهد العارف فى

شرح للتعريف أن الذرة مثل الإيمان من ضعف إيقانه حتى يفتر بقليل بلاء ويفترى بشيء يسير كالذرة لا يتقرر فى مكان ولا يسكن بحال، ولكن أصل الإيمان بحاله فى عصمة ربه والله أعلم بمراد رسوله.

والتصديق يتفاوت بشدة الرسوخ و ضعفه أيضًا وإيماننا مثل الملائكة والرسل كما نص عليه أبو حنيفة رحمه الله لأنا صدقنا وحدانية وربوبية وقدرته كما صدقت به الأنبياء والملائكة عليه السلام.

(والإيمان والإسلام واحد) يعنى لا يجوز فى الشرع أن يحكم على أحد بأنه مسلم وليس بمؤمن أو مؤمن وليس بمسلم، والإسلام بحسب موجب اللغة أعم من الإيمان إذ للتصديق محل خاص وهو القلب واللسان ترجمان، والتسليم عام فى القلب واللسان والجوارح، فإذا كل تصديق تسليم وليس كل تسليم تصديقًا.

(وإذا وجد من العبد التصديق والإقرا صح أن يقول أنا مؤمن حقًا ولا ينبغي أن يقول أنا مؤمن إنشاء الله تعالى) قال الله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: 4] وقال: ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ ولا فرق بين أن يقول آمنا وبين أن يقول أنا نؤمن، وأيضًا الاستثناء يوهم الشك فى أصل الإيمان وإن أمكن حمله على خاتمته أو كماله فى يقينه والشك فى الإيمان كفر فينبغى الاتقاء عما يوهمه.[1]

(والسعيد قد يشقي والشقى قد يسعد) إذ الشقاوة والسعادة عبارتان عن الكفر والإيمان والكفر بعد الإيمان والإيمان بعد الكفر يتعاقبان لا محالة، وعند الأشعرى العبرة للختم وعبرة للحال فإن كان فى علم الله تعالى وإن هذا الشخص المعين يختم له بالإيمان فهو مؤمن وإن كان مكذبًا بالله تعالى ولرسوله ساجدًا للصنم وإن كان فى علمه أنه يختم له بالكفر نعوذ بالله يكون كافرًا وإن كان مصدقًا لله تعالى ولرسوله مخلصًا آتيا بالعبادات، وقالوا أن إبليس حين

(1) فى اعتماد العقايد: فإن قيل لما علم الله تعالى أنه يختم له بالإيمان كان ولى الله ولما علم أن يختم له بالكفر كان عدوًا لله تعالى، قلنا الولاية والعداوة يكونان بالإيمان والكفر، فمن كفر بعد إيمانه كان وليًا فصار عدوًا، وكذا على العكس، والتغير على الولى والعدو دون الولاية والعداوة كما فى العلم والمعلوم. ح 12

كان مصدقًا معلمًا للملائكة كان كافرًا وهذا لا معنى له لأن الحقايق لا يكون معدومة لما أنها ستعدم.

(والتغير يكون على السعادة والشقاوة دون الإسعاد والإشقاء ولا تغيرٌ على الله ولا على صفاته) كما في الوجود والعدم والحياة والموت، إذ التغير على الموجود، والمعدوم، والحي، والميت، لا على الإيجاد، والإعدام، والإحياء، والإماتة.

(وفي إرسال الرسل حكمة) إذ لا يخلوا فعله تعالى عن حكمة، لقوله تعالى: ﴿وهو الحكيم الخبير﴾ ومن الحكم المترتبة على الإرسال التبشير والإنذار والبيان للناس ما يحتاجون إليه من مصالح داريهم والإفادة لهم من أنواع الحكم، ليبلغوا به الدرجة العليا في العلم والعمل، وإليه أشار بقوله: (أرسل الله تعالى رسلاً من البشر إلى البشر مبشرين ومنذرين ومبينين للناس ما يحتاجون إليه من أمور الدنيا والدين) إذ الرسالة سفارة العبد من الله إلى ذوي العقول من خليقته ليزيح عللهم فيما قصرت عنه عقولهم من مصالح داريهم بالبيان إلا من جهة الشرع والإرشاد إلى ما يستقيل به العقل (وأيدهم بالمعجزات الناقضات للعادة) والمعجزة أمر من الله على خلاف العادة يقصد به إظهار صدق المدعى للرسالة بحيث يعجز المنكرين عن المعارضة.

(وأول الأنبياء آدم عليه السلام وآخرهم محمد صلى الله عليه وسلم) أما رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فإن من تأمل في كمال بلاغة القرآن ونهاية فصاحته مشتملًا على الأنباء بما كان وبما يكون مؤلفًا تأليفًا لم يقدر أحد من دون الله على أن يأتى بسورة من مثله اظطر إلى التصديق بنبوته، ولو أوجب مخالفة المخالفين بألسنتهم لخبط في عقولهم وعناد في نفوسهم ريبًا في القطعيات لأوجب مخالفة السوفسطائية شوبًا في المحسوسات، وأيضًا تواتر من أخلاقه وأفعاله صلى الله عليه وسلم من علمه وحلمه وشجاعته وسخاوته وصدقه في أقواله ومواعيده، وما تواتر وشوهد من علماء الأمة وأتقياء الملة من خوارق العادات ومكارم الأخلاق وتوافقهم وتواطئهم التصديق بنبوته والإطاعة لأحكامه صلى الله عليه وسلم مع تباين أمكنتهم وتخالف أزمنتهم يعطيك العلم قطعًا بصدق دعواه في رسالته، فأي دليل أقوى من معجزاته، وأي حجة أسطع من حججه، فإن طبع الله القلوب وأعمى الأبصار، فاعلم أن الآيات لاتوجب

الإيمان ولا يلخص البرهان عن قيد الخذلان وأيدي الحرمان وما يفى وضوح الأدلة لمن لم يساعده سوابق الرحمة، فإذا سهل لك سبيل ثبوت النبوة واستقام طريق الاقتفاء بمنهاج الرسالة، فعليك الاستفناء بالنصوص القرآنية عن المزخرفات الكلامية، وعليك الإعراض عن دلائل العقول المشوبة بالوهم والخيال وشبهات أهل الأهواء والبدع على الكفر والضلال، والاستمساك بدلائل الكتاب والسنة المؤدية إلى الكمال، فإذا ثبت نبوته صلى الله عليه وسلم ثبت نبوة سائر الأنبياء عليهم السلام بأخباره، لأنه صادق فى مقاله.

(وقد روى بيان عددهم فى بعض الأحاديث) سئل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من عدد الأنبياء؟ فقال: مائة ألف وأربعة وعشرون ألفًا، وروي مائتي ألف وأربعة وعشرون ألفًا، وأخبار الآحاد على تقدير الاشتمال على الشرايط لا تفيد إلا الظن، والظن لا يغنى من العلم شيئًا، ولذلك قال رحمه الله:

(والأولى أن لا يقتصر على عدد معين فى التسمية، فقد قال الله تعالى: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴾ ولا يؤمن فى ذكر العدد أن يدخل فيهم من ليس هو منهم أو يخرج منهم من هو فيهم، وكلهم كانوا مبلغين عن الله تعالى صادقين ناصحين) والأنبيا عليهم السلام مصطفون عن الكذب، إذ لو جاز الكذب عليهم لا يلزم الحجة، لأنه يعتمد على خبرهم لاحتمال الكذب.

وإنما أرسل الرسل لينقطع حجة العباد، وذا إنما يكون إذا كان على خبرهم الاعتماد قال الله تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ [النساء: 165]، وكذلك عن سائر المعاصى، أما العصمة عن الكفر، فقبل الوحى وبعده، وعن سائر المعاصى بعد الوحى، وأما قبله ففيه خلاف، وإن جرى عليهم شيء من غير قصد واختيار، فهو ذلة منهم بينهم ربهم ولا يهملهم[1].

[1] والمخطئ فى الاجتهاد لا يعاتب ولا ينسب بل يكون معذورًا ومأجورًا إذ ليس لا بذل الوسع وقد فعل فلم ينل لخفاء دليله، وإنما قال المخطئ فى الاجتهاد لأن المخطئ فى الأصول والعقايد يعاتب بل يضلل أو يكفر لأن الحق فيها واحد إجماعًا والمطلوب هو اليقين الحاصل بالأدلة القطعية. تلويح 12

قال الإمام عمر النسفى أئمة سمرقند لا يطلقون اسم الذلة على أفعال الأنبياء عليهم السلام لأنها نوع ذنب ويقولون فعلوا الفاضل وتركوا الأفضل فعوتبوا.

والإيمان بالأنبياء واجب وإن لم يعلم أساميهم وعدد هم، ومن أنكر واحدًا منهم يصير كافرًا، فإن قيل هل آمنت بفلان النبى وكنت لا تعلم اسمه فلا يجوز لك الجواب على الإطلاق، لأنه يجوز أن يكون نبيًا ويجوز أن لا يكون نبيًا، فالجواب الصحيح أن تقول إن كان نبيًا آمنت به وبجميع الأنبياء والمرسلين وإلا فلا.

وكلهم كانوا على أصل واحد فى الدين قال الله تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ۖ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ [الشورى: 13] يعنى بين وأظهر لكم من الدين دين نوح ومحمد ومن بينهما من أرباب الشرايع وهو الإيمان بما يجب تصديقه من الأصل المشترك فيما بينهم، وأما فروع الشرايع فتختلف كما قال: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة: 48].

(وأفضل الأنبياء محمد عليه الصلاة والسلام) أجمع المسلمون من أهل السنة والجماعة على أن الرسل أفضل من الأنبياء عليهم السلام، والرسل بعضهم أفضل من بعض، وأفضلهم محمد صلى الله عليه وسلم، لقوله صلى الله عليه وسلم: «أنا أكرم الأولين والأخرين عند الله ولا فخر»، وفى الحديث القدسية خطابًا لآدم عليه السلام: «لو لا محمد ما خلقت الدنيا ولا الآخرة ولا السماوات ولا الأرض ولا العرش ولا الكرسي ولا اللوح والقلم ولا الجنة ولا النار ولو لا محمد ما خلقتك يا آدم».

(والملائكة عباد الله تعالى العاملون بأمره) قال الله تعالى: ﴿ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: 6]، (ولا توصفون بذكورة وأنوثة)، ولا يجوز شتم الملائكة

﴿وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ كاليهود والنصارى اختلفوا في التوحيد والتنزيه وأحوال الآخرة على ما عرفت. ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جاءَهُمُ الْبَيِّناتُ﴾ [آل عمران: 105] الآيات والحجج المبينة للحق الموجبة للاتفاق عليه. والأظهر أن النهي فيه مخصوص بالتفرق في الأصول دون الفروع لقوله عليه السلام «اختلاف أمتي رحمة» .ولقوله عليه الصلاة والسلام «من اجتهد فأصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر واحد». أنوار 12

وبعضهم، ومن شتم ملكًا أو أبغضه يصير كافرًا كما فى الأنبياء عليهم السلام، واستدلوا عليه بقوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: 98].

(ولله تعالى كتب أنزلها على أنبيائه وبين فيها أمره ونهيه ووعده ووعيده)، وجميع كتب الله تعالى كلام الله تعالى غير مخلوقة وكله كلام واحد، ومن أنكر كلمة من الكتب يكفر، ولا فرق بين الكتب، ولا تفضيل لواحد منها على الآخر من جهة أن كله كلام الله تعالى، فأما تلاوة بعضه يجوز أن يكون أفضل من البعض، وأفضل الكتب القرآن، وقرأة الكتب الماضية وكتابتها صارت منسوخة بقراءة القرآن ونزوله، وكذلك بعض أحكامها.

(والمعراج لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى اليقظة بشخصه إلى السماء ثم إلى ماشاء الله تعالى من العلى حق) أما من مكة إلى بيت المقدس، فبقوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا ﴾، [الإسراء: 1]، والمسجد الأقصى هو بيت المقدس، وأما من المسجد الأقصى إلى السماء وإلى حيث شاء الله فبالأخبار المشهور وقد أخبر قريشًا عن غيرهم وعدد جمالها وأحوالها وأخبرهم أيضًا بمارأي فى السماء من العجايب وأنه لقى الأنبياء وبلغ البيت المعمور وسدرة المنتهى، وكان الإسراء قبل الهجرة بسنة.

(وكرامات الأولياء حق) للمشهور من الأخبار والمستفيض من حكايات الأخيار.

والولى هو العارف بالله وصفاته وأفعاله حسب ما نطق به الشرع واتقى الله فى الاجتناب عن المعاصى والإتيان بالطاعات.

(فتظهر الكرامات على طريق نقض العادة للولى من قطع المسافة البعيدة فى المدة القليلة) كما فى قصة صاحب سليمان عليه السلام وهو آصف عند الجمهور ولم يكن نبيًا حيث قال: ﴿ آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي﴾ [النمل: 40] أي: بعرض بلقيس بنت شراحيل بن مالك بن الريان قبل أن يعود إليك طرفك بعد مده إلي السماء من مسافة بعدية.

(وظهور الطعام والشراب واللباس عند الحاجة)، كما كان لمريم ولم تك نبيًا: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾ [آل عمران: 37].

(والمشي على الماء والطيران فى الهواء وكلام الجماد والعجماء) واندفاع المتوجه من البلاء وكفاية المهم من الأعداء (وغير ذلك من الأشياء) كرواية عمر رضى الله عنه على المنبر بالمدينة حيث نهاوند حتى قال: ياسارية الجبل الجبل، وسمع سارية ذلك الصوت، وبينهما خمس مائة فرسخ، وجرى النيل بإلقاء ما كتب عمر إليه إن كنت تجرى بأمر الله فاجر صاعرا.

وشبهة المنكر أنه لو جاز ذا لانسد طريق الوصول إلى معرفة النبى والرسول لاشتباه المعجزة بالكرامة، أشار المصنف إلى الجواب عن ذلك بقوله: (ويكون ذلك معجزة للرسول الذى ظهرت هذه الكرامة لواحد من أمته، لأنه يظهر بها أنه ولى ولن يكون وليًا إلا وأن يكون محقًا فى ديانته، وديانته التصديق والإقرار برسالة رسوله).

فمن جعل ما كان معجزة للرسول مبطلًا للمعجزة وسادًا لطريق الوصول فهو ضال عن سواء السبيل على أن المعجزة يقارن دعوي النبوة والولى لو ادعى النبوة لكفر من ساعته وصار عدوًا لله تعالى، ولايظهر على يده نقض العادة أصلًا، ولأن صاحب المعجزة يظهرها وصاحب الكرامة يجتهد فى الكتمان خوفًا من الاغترار لدي الاشتهار.

(وأفضل البشر بعد نبينا أبو بكر الصديق) بالإجماع من أهل السنة والجماعة، وعن ابن مسعود أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: لو كنت متخذًا خليلًا لاتخذت أبابكر خليًلا، ولكنه أخي وصاحبى، وقد اتخذ الله صاحبكم خليلًا، وقد قال رسول الله لأبي بكر: أنت صاحبى فى الغار وصاحبى على الحوض، وقال: لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم غيره، وقال: أنا أول من تنشق عنه الأرض، ثم أبو بكر، ثم عمر، وقال أما إنك يا أبابكر أول من يدخل الجنة من أمتى، وقال صلى الله عليه وسلم بمحضر من الصحابة: ما فضلكم أبو بكر بكثرة الصيام، ولكن فضلكم شيء وقر فى قلبه، ولما خرج من الغار، قال أبشر يا أبا بكر فإن الله تعالى يتجلى للناس عامة ولك خاصة، وكان إسلام عثمان وطلحة زبير وسعد وأبى وقاس عبيدة الجراح ببركة دعوته فى أول الإسلام.

(ثم عمر الفاروق) فإنه عليه السلام قال: لقد كان فيما قبلكم محدثون فإن يك فى أمتى أحد فإنه عمر، وقال لو كان بعدى نبيٌّ لكان عمر، وقال صلى الله عليه وسلم: أبو بكر وعمر سيدا أهل الجنة من الأولين والآخرين إلا النبين والمرسلين.

(ثم عثما ذى النورين) وعليه الجمهور وفضائله بين الصحابة لتجهيز جيش العسرة، وإقامة النبى صلى الله عليه وسلم يده مقام يده في بيعة الرضوان، وتزويج النبي صلى الله عليه وسلم بنتيه رقية وأم كلثوم منه، وجمعه القرآن مشهورة.

(ثم على المرتضي) قال صلى الله عليه وسلم: يا على لا يحبك إلا مؤمن تقى، ولا يبغضك إلا منافق شقى، وقال صلى الله عليه وسلم يوم خيبر: لأعطين هذه الرأية رجلًا غدًا يفتح الله على يديه يحب الله ورسوله ويحبه الله تعالى ورسوله، ثم أعطى الرأية على رضى الله عنه. ثم قيل لا يفضل أحد بعد الصحابة إلا بالعلم والتقوى، وقيل فضل أولادهم على ترتيب فضل آبائهم إلا أولاد فاطمة رضى الله عنها فإنهم يفضلون على أولاد أبي بكر وعمر وعثمان لقربهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(وخلافتهم علي هذا الترتيب أيضًا) اجتمعت الصحابة رضى الله عنهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم على خلافة الصديق رضى الله عنه بعد المشاورة والمراجعة. إما استدلالًا بأمر الصلاة، فإنه صلى الله عليه وسلم قال: مروا أبابكر ليصلى بالناس، وهي من أعظم أركان الدين، فاستدلوا بهذا على أنه أولى بالخلافة منهم، ولهذا قال عمر رضى الله عنه: رضيك رسول الله لأمر ديننا أفلا نرضاك لدنيانا. وإما بأن اللطيف الخبير جل ثنائه نظر لأمة حبيبه فجمع أرائهم المختلفة على خلافة قريشي شجاع موصوف بالعلم والديانة والصلابة والعلم بتدابر الحروب والقيام بتهيء الجيوش وتنفيذ السرايا ومعرفة سياسة العامة وتسوية أمور الرعية، والإجماع حجة موجبة للعلم قطعًا، وما نص رسول صلى الله عليه وسلم على إمامة إمام، إذ لو كان لما خفى على الأصحاب، ولم يكن أبو بكر إمامًا إلا بالإختيار والبيعة على المشاورة والمراجعة، وتقدير النص على غيره نسبة للصحابة كلهم إلى مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرق للإجماع وذلك مما لم يجترئ على إختراعه إلا الروافض.

ثم على خلافة عمر الفاروق رضى الله عنه بقوله صلى الله عليه وسلم: اقتدوا بالذين من بعدى أبي بكر وعمر، وقالوا من أنكر خلافتهما يكفر، وعقد الخلافة له أبو بكر الصديق رضى الله عنه بعد وجود الشرائط فى حقه، والخلافة كما تثبت باتفاق أهل الرأي تثبت بنص الإمام، والله تعالى أعز الدين ببركة إمامته ونشره فى أقطار الأرض، وأزل الجبابرة، وقهر الأكاسرة حتى بلغ فتوحه إلى أقصي خراسان وأطراف سجستان.

ثم على خلافة عثمان ذي النورين، وقد روى أن عمر رضى الله عنه ترك أمر الإمامة شورى بين ستة نفر عثمان، وعلى، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن ابن عوف، وسعد ابن أبي وقاص، وقال لا يخرج الإمامة منهم، فجعلوا الإختيار إلى عبد الرحمن ورضوا بحكمه، فأخذ بيد على رضى الله عنه، وقال أولِّيك على أن تحكم بكتاب الله وسنة رسول صلى الله عليه وسلم وسيرة الشيخين، فقال رضى الله عنه أحكم بكتاب الله وسنة رسول صلى الله عليه وسلم واجتهد رأي، ثم قال لعثمان رضى الله عنه فأجاب إلى دعاه وعرض عليهما ثلث مراة، فكان على يجيبه الجواب الأول، وعثمان يجيبه إلى ما يدعوه، ثم بايع عثمان، وبايعه الناس، ورضوا بإمامته، وإنما قال قوله واجتهد رأي، لأن مذهبه أن المجتهد يجب عليه اتباع اجتهاده ولا يجوز له تقليد غيره من المجتهدين، ومذهب عبد الرحمن وعثمان رضى الله عنهما أن المجتهد يجوز له أن يقلد غيره إذا كان أفقه منه وأعلم بطريق الدين، وأن يترك اجتهاد نفسه ويتبع اجتهاد غيره.

ثم اتفقت الأمة على أهلية على رضى الله عنه للإمامة اتفاقًا لم يوجد فى حق غيره، وقد بايعه أهل الحل والعقد من أهل الشوري وغيرهم، فقد ثبت إمامته بالبيعة والاختيار كما روى أنه لما استشهد عثمان رضى الله عنه هاجت الفتنة بالمدينة وقصد قتلة عثمان الإستيلاء عليها والقتل بأهليها، فأرادت الصحابة رضى الله عنهم تسكين هذه الفتنة، فعرضوا الخلافة على على رضى الله عنه، فامتنع عليهم، وأعظم قتل عثمان ولزم بيته، ثم عرضوا بعده على طلحة فأبى ذلك وكرهه، ثم عرضوا على الزبير، فامتنع أيضًا، فلما مضت ثلثة أيام من قتله اجتمع المهاجرون والأنصار وسألوا عليًا رضى الله عنه هذا وأقسموا عليه وناشدوه الله تعالى فى حفظ

الإسلام وصيانة دار الهجرة، فقبلها بعد أن رآه مصلحة فبايعوه، وهو يؤمئذ أفضل هذه الأمة أعلمهم وأورعهم.

وليس من شرط ثبوت الخلافة إجماع الأمة على ذلك بل متى عقد بعض صلحاء الأمة لمن هو صالح لذلك انعقدت وليس لغيره بعد ذلك أن يخالفه، ولا وجه إلى اشتراط الإجماع لما فيه من تأخير الإمامة عن وقت الحاجة إليها على أن الصحابة لم يشترطوا فيها الإجماع عند الاختيار والمبايعة، وإنما لم يقتل قلتة عثمان، لأنهم كانوا بغاة إذ الباغى من له صفة وتأويل، وكانوا فى قتله متأولين، وكانوا لهم منعة، فإنهم كانوا يستحلون ذلك بما نقموا منه من الأمور، والحكم فى الباغى إذا انقاد لإمام أهل العدل أن لايؤاخذ بما سبق منه من اتلاف أموال أهل العدل وسفك دمائهم وجرح أبدانهم، فلم يجب عليه قتلهم ولا دفعهم إلى الطالب، ومن يرى الباغي مؤخذًا بذلك فإنما يجب على الإمام استيفاء ذلك منهم عند انكسار شوكتهم وتفرق منعتهم ووقوع إلا من له عن اثارة الفتنة ولم يكن شيء من هذه المعانى حاصلًا بل كانت الشوكة لهم باقية والمنعة قائمة وعزايم القوم على الجروح على من طالبهم بدمه قائمة، وعند تحقق هذه الأسباب يقتضى التدبير الصايب الاغماز عما فعلوا والإعراض عنهم.

ومعاوية رضى الله كان مخطأ إلا أنه فعل ما فعل عن تأويل فلم يصر به فاسقًا، ثم لا شك أن من حارب عليًا رضى الله عنه ومن الصحابة ومن غيرهم على التأويل لم يصر به كافرًا ولا فاسقًا، واختلف أهل السنة فى تسميتهم باغيًا، فمنهم من امتنع عن ذلك فلا يجوز إطلاق اسم الباغى على معاوية، ويقول ليس ذا من أسماء من أخطأ فى اجتهاده، ومنهم من يطلق ذلك متثبتًا بقوله صلى الله عليه وسلم: لعمار تقتلك الفيئة الباغية، وبقول على رضى الله عنه إخواننا بغوا علينا.

(والخلافة ثلاثون سنة ثم بعدها ملك وأمارة) ولعل المراد منها الخلافة على منهاج النبوة، ثم يكن ملكًا وأمارة وخلافة، وروى أحمد عن حذيفة مرفوعًا يكون ملكا عضًا، ثم يرفعها الله تعالى، ثم يكون النبوة فيكم ماشاء الله أن يكون، ثم يرفعها الله تعالى، ثم يكون ملكا عضًا ثم يرفعها الله تعالى، ثم يكون ملكًا جبابرة، فيكون ماشاء الله أن يكون، ثم يرفعها الله تعالى، ثم

يكون خلافة على منهاج النبوة. وقد تم الثلاثون يوم قتل على، فسنتان لأبي بكر، وعشرة لعمر، واثنا عشر لعثمان، وستة لعلى رضى الله عنهم.

(والمسلمون لا بد لهم من إمام) الإمامة رياسة عامة لحفظ مصالح الناس دينًا دنيًا وزجرهم عما يضرهم، ولا يجوز نصب إمامين فى عصر واحد[1] خلافًا للكرامية، فإن عليا ومعاوية رضى الله عنهما كانا إمامين فى عصر واحد عندهم، وكان يجب على اتباع كل واحد منهما طاعة صاحبهم، ولنا أن الأنصار رضى الله عنهم لما قالوا: منا أمير ومنكم أمير، قال أبو بكر رضى الله عنه: لايصلح سيفان فى عمد واحد، انقادوا له ولم ينكروا عليه فكان ذلك إجماعًا منهم، كذا فى اعتماد العقايد.

(يقوم بتنفيذ أحكامهم، وإقامة حدودهم، وسد ثغورهم، وتجهيز جيوشهم، وأخذ صدقاتهم، وقهر المتغلبة والمتلصصة، وقطاع الطريق، وإقامة الجمع والأعياد، وقطع المنازعات الواقعة بين العباد، وقبول الشهادات القائمة على الحقوق، وتزويج الصغار والصغائر الذين لا أولياء لهم، وقسمة الغنائم ونحو ذلك).

ولهذ اجتمعت الصحابة رضى الله عنهم على وجوب نصب الإمام قالوا: سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من مات ولم ير على نفسه إمامًا مات ميتة الجاهلية)، فلا يجوز أن يمضى علينا يوم ولا نرى لأنفسنا إمامًا، وإنما اختلفوا فى التعيين إلى أن انعقد الإجماع على نصب الصديق رضى الله عنه، وبهذا عرف بطلان قول أبى بكر الأصم، وهشام بن عمر، والخوارج أن نصب الإمام ليس بواجب.

---

(1) ولا يجوز نصب إمامين فى عصر واحد، لأنه يؤدي إلى منازعات ومخاصمات مفضية إلى اختلاف أمر الدين والدنيا كما نشاهد فى زمننا هذا، وذهب صاحب الصحايف إلى تجويز نصب إمامين إذا تباعد الإمام بحيث لا يصل أحدهما إلى الآخر، ويرده نص قوله عليه السلام: إذا بويع الخليفتين فاقتلوا الآخر منهما. رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري، والأمر بقتله محمول كما صرح به العلماء على ما إذا يندفع إلا بالقتل. على القارى12

(ثم ينبغي أن يكون الإمام ظاهرًا لا مختفيًا ولا منتظرًا) ليمكنه القيام بما نصب هو له إذ نصب من لا يمكنه القيام بذلك غير مقيد، وبهذا يبطل قول الروافض بإمام مستور وبإمام غائب ينتظرون خروجه.

(ويكون من قريش) لقوله صلى الله عليه وسلم: (الأيمة من قريش)، وقد سلمت الأنصار الخلافة لقريش بهذا الحديث. (ولا يختص ببن هاشم) وأولاد على لإطلاق الحديث.

(ولايشترط أن يكون معصومًا، ويشترط أن يكون من أهل الولاية المطلقة الكاملة) يعنى يشترط أن يكون مسلمًا حرًا ذكرًا عاقلًا بالغًا، أما الإسلام فلأنه ما جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلًا، وأما الذكورة فلأن النساء أمرن بالقرار فى البيوت فكان مبني حالهن على الاستتار، فلا تقدر على جر العساكر وإظهار السياسات، وأما الحرية والبلوغ والعقل فلأن العبد والصبي والمجنون لا ولاية لهم على أنفسهم فكيف يكون لهم الولاية على غيرهم، والولاية المتعدية فرع للولاية القائمة.

(سايسًا قاديرًا على تنفيذ الأحكام وحفظ حدود الإسلام وإنصاف المظلوم من الظالم) إذ لو لم يكن كذلك لم يحصل به ما نصب الإمام لأجله.

(ولا ينعزل الإمام بالفسق والجور) لأن الفسق والجور من الأيمة قد انتشر فى زمن الصحابة والتابعين رضى الله عنهم والصحابة صلوا خلفهم وحجوا معهم، وكذلك التابعون ولم يروا الخروج عليهم مع قدرتهم وشوكتهم على ذلك وإن كانوا ظلمة.

(ويجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر) لقوله صلى الله عليه وسلم: «صلوا خلف كل بر وفاجر»، وقوله صلى الله عليه وسلم: «صلوا خلف كل من قال لا إله إلا الله».

(ويصلى على كل بر وفاجر) لقوله صلى الله عليه وسلم: «صلوا على كل من قال لا إله إلا الله».

(ونكفى عن ذكر الصحابة إلا بخير) لحديث أبى سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»، وعن عبد الله بن مغفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الله

الله فى أصحابي الله الله فى أصحابي لا تتخذوهم غرضًا من بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن أذاهم فقد أذانى، ومن أذانى فقد أذي الله، ومن أذي الله فيوشك أن يأخذه» وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا رأيتم الذين يسبون أصحابى، فقولوا لعنة الله على شركم»، وسكتوا عن القول فيما كان بينهم من التشاجر، ولم يرو ذلك قادحًا فيما سبق لهم من الله تعالى من الحسنى، فى الخلاصة لا ينبغى اللعن على يزيد ولا على الحجاج، لأن النبى صلى الله عليه وسلم: «نهى عن لعن المصلين ومن كان من أهل القبلة».[1]

(ونشهد بالجنة للعشرة المبشرة الذين بشرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة) قال صلى الله عليه وسلم: «عشرة فى الجنة أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلى، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبى وقاص، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح»، ولا نشهد بالجنة والنار بأحد بل الوعيد المطلق فى الكافرين والوعد المطلق فى المحسنين والمؤمن بين الخوف والرجا يرجوا فضل الله فى غفران الكباير ويخاف عدله فى العقوبة على الصغائر.

(ونرى المسح الخفين فى الحضر والسفر) والأخبار التى جائت فيه قريبة من التواتر وقد سئل أنس بن مالك رضى الله عنه عن السنة والجماعة، فقال أن تحب الشيخين، ولاتعطن فى الختنين، وتمسح على الخفين.

(ولا يحرم نبيذ التمر) هذا إذا لم يشتد بيحث يصير مسكرًا وإلا فالفتوى على أن كل مسكر حرام.

---

[1] قال حجة الاسلام: فإن قيل هل يجوز لعن يزيد بكونه قاتل الحسين أو أمر به، قلنا هذا مما لم يثبت أصلًا فلا يجوز أن يقال قتله أو أمر به فضلًا عن لعنه، لأنه لايجوز نسبة مسلم إلى كبيرة من غير تحقيق. علي القارى 12

قال شارح العقايد: والحق أن رضى يزيد بقتل الحسين استبشاره بذلك وإهانته أهل النبي عليه السلام مما تواتر معناه وإن كان تفصيله آحادا ، قال : فنحن لا نتوقف في شأنه بل في إيمانه ، لعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه انتهى. ولا يخفى أن الرضاء بقتل الحسين ليس بكفر لما أن قتله لا يوجب الخروج عن الإيمان بل هو فسق وخروج عن الطاعة إلى عصيان، ثم دعواه أنه مما تواتر معناه فقد سبق أن لا يثبت فضلًا عن التواتر قطعًا. على القارى

(ولا يبلغ ولي وفى درجة الأنبياء) لقوله صلى الله عليه وسلم: «والله ماطلعت شمس ولا غربت على أحد بعد النبيين أفضل من أبى بكر»، فهذا يقتضي أن أبا بكر رضى الله عنه أفضل من كل مؤمن ليس بنبي، وأنه دون من هو نبي، وهو دليل على أن الأنبياء عليهم السلام أفضل من غيرهم.

(ولا يصل العبد ما دام عاقلًا وبالغًا إلى حيث يسقط عنه الأمر والنهى) أجمعوا أن ما فرض تعالى على العباد فرض واجب للعقلاء البالغين لايجوز التخلف عنها بوجه من الوجوه لأحد فى الناس من صديق وعارف وإن بلغ أنهي المراتب والدرجات من غير عذ، والعذر ما هو عذر فى الشرع، ومن كان أعلى رتبة فإنه أشد اجتهادًا.

(والنصوص يحملُ عَلى ظواهِرها ما لم يعرف عنها دليل قطعى، والعدول عنها إلى معان يدعيها أهل الباطن إلحاد) ميل عن الحق، وعدول عن الطريق فيما أخبر الله تعالى من الحور، والقصور، والأنهار، والأشجار، والأطعمة والأشربة، وعذاب أهل النار من الزقوم، والحميم، والسلاسل، والأغلال حق، خلافًا للباطنية والفلاسفة، فإنهم يؤولون كل واحد منها على خلاف ظاهره، وما ذهب إليه أهل التحقيق ينكشف على أرباب المجاهدات فليس من الإلحاد فى شيء، بل هو من كمال العلم ووفور المعرفة.[1]

---

[1] وطائف من أهل الكلام والفقه والحديث لا يقولون يكفر بكل ذنب في الأعمال لكن في الاعتقادات البدعية وإن كان صاحبها متأولًا فيقولون بكفر كل من قال هذا القول لا يفرقون بين المجتهد المخطئ وغيره ويقولون نكفر كل مبتدع. علي القاري12

عدم التكفر مذهب المتكلمين، والتكفر مذهب الفقهاء فلايتحد القائل بالنقيضين فلا محذور ولو سلم فيجوز أن يكون الثاني للتغليظ في رد ماذهب إليه المخالفون والأول لاحترام شأن من أهل القبله. على القارى12

وقد ذكرو أن المسئلة المتعلقة بالكفر إذا كان له تسع وتسعين احتمالًا للكفر واحتمال واحد فى نفيه والأولى المفتى والقاضى أن يعمل بالاحتمال النافى، لأن الخطاء فى إبقاء ألف كافر أهون من الخطاء فى إفناء المسلم واحد، وفى المسلم المسئلة المذكورة تصريح بأن يقبل من صاحبها التأويل خلافًا لما ذكره بعضهم. على القارى

قال الشيخ أبو منصور الماتريدى: القول بأن السحر كفر على الإطلاق خطاء، بل يجب البحث عنه فإن كان فى ذلك وما لزمه فى شرط الإيمان فهو كفر وإلا فلا، فلو فعل ما فيه هلاك إنسان، أو مرضه، أو تفريق بينه وبين امرأته، وهو غير منكر لشيء من شرائط الإيمان لا يكفر، لكنه يكون فاسقاً ساعياً في الأرض بالفساد، فيقتل الساحر

(ورد النصوص) بإنكار الأحكام القطعية التى دلت عليها الكتاب والسنة (كفر) لأنه تكذيب لله ولرسوله.

(واستحلال المعصية كفر) بعد العلم بكونها معصية سواء كان صغيرة أو كبيرة (والاستهانة والاستخفاف بها كفر، والاستهزاء على الشريعة كفر)، لأن كل منها من أمارات التكذيب.

(واليأس من الله كفر) قال الله تعالى ﴿ إِنَّهُ لاَ يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ [يوسف: 87] ﴾.

(والأمن من عذاب الله تعالى كفر) قال الله تعالى فَلا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ.

(وتصديق الكاهن بما يخبره عن الغيب كفر)(1) قال صلى الله عليه وسلم: «من أتى كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد عليه السلام».

والساحرة، لأن العقل السعى فى الأرض بالفساد وهذه العلة تشمل الذكر والأنثي، وأما إذا كان سحر فهو كفر فيقل الساحر لا الساحرة، لأن علة العقل الردة والمرتدة لا يقتل، كذا ذكره صاحب الارشاد وفى الاشراق. على القارى12

واعلم أن طوائف من أهل الكلام والفقه لا يكفرون بكل ذنب فى الأعمال لكن فى الاعتقادات البدعية يكفرون القائل بها وإن كان صاحبها متأولًا ولا يفرقون بين المجتهد المخطئ وغيره ويقولون نكفر كل مبتدع.

(1) لقوله تعالى: ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [النمل: 65] ولقوله عليه الصلاة والسلام: «من أتي كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزلنا على محمد» والمنجم إذا ادعى العلم بالحوادث الآتية فهو مثل الكاهن، وفى معناه الرمال، ولا يجوز اتباع المنجم والرمال، ولا اتباع من ادعى الالهام فيما يخبر عن إلهاماته. على القارى12

قال الإمام ابن الهمام اعلم أن الكفر بحكم من ذكرنا من أهل الأهواء مع ما ثبت عن أبى حنيفة – رحمه الله –، والشافعي – رحمه الله – من عدم تكفير أهل القِبلة محملُه: أنّ ذلك المعتَقَد في نفسه كُفْر فالقائل بهِ قائل بما هو كفر وإن لم يكن يكفر"، وإن لم يكفر بناء على كون ذلك عن استفراغ وسعه مجتهدا في طلب الحق لكن جزمهم ببطلان الصلاة خلفه لا يصحح هذا الجمع ، اللهم إلا أن يراد بعدم الجواز خلفهم عدم الحل : أي عدم حل أن يفعل ، وهو لا ينافي الصحة وإلا فهو مشكل ، انتهى. ولا يخفى أنه يمكن أن يقال فى رفع الاشكال أن جزمهم ببطلان الصلاة خلفهم احتياطا لا يستلزم جزمهم بكفرهم ألا ترى أنهم جزموا ببطلان الصلاة مستقبلة أم الحجر احتياطا مع عدم جزمهم بأن ليس من البيت بل حكموا بموجب ظنهم فيه أنه منه فأوجبوا الطواف ممن ورائه ثم اعلم أن المراد بأهل القبلة

(والمعدوم ليس بشيء) يعنى أنه لا يمكن تقرر الأشياء منفكة عن صفة الوجود لأن الماهيات لو كانت متقررة حال عدمها لكان موجودة حال عدمها إذ لا معنى للتقرر إلا الوجود فيلزم كونها موجودة حال كونها معدومة وهو محال.

(وفى دعاء الأحياء للأموات وصدقتهم عنهم نفع) لورود الآثار المعروفة منها ما ذكر فى الصحاح أن رجلًا قال للنبى صلى الله عليه وسلم إن أمى افتلت نفسها أي: ماتت فهل لها أجر إن تصدقت عنها قال نعم.

(والله تعالى يجيب الدعوات)[1] قال الله تعالى ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: 60]، (ويقضي الحاجات) قال الله تعالي: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعام: 64].

(وما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم من أشراط الساعة من خروج الدجال ودابة الأرض)، وروي أن طولها ستون ذراعًا، ولها قوايم وزغب وريش وجناحان لايفوتها هارب ولا يدركها طالب، وروي أنه صلى الله عليه وسلم سئل من مخرجها، فقال من أعظم المساجد حرمة على الله تعالى يعنى المسجد الحرام، وروى أنها تخرج ومعها عصا موس وخاتم سليمان

الذين اتفقوا على ما هو من ضرورات الدين كحدوث العالم و وحشر الأجساد، وعلم الله تعالى بالكليات والجزئيات وما أشبه ذلك من المسائل المهمات فمن واظب طول عمره على الطاعات والعبادات مع اعتقاد قد العالم أو نفي علمه سبحانه بالجزئيات لا يكون من أهل القبلة، وإن المراد بعدم تكفير أحد من أهل القبلة عند أهل السنة: أنه لا يكفر ما لم يوجد شيء من إمارات الكفر وعلاماته، ولم يصدر عنه شيء من موجباته. فإذا عرفت ذلك فاعلم أن أهل القبلة المتفقين على ما ذكرنا من أصول العقيدة واختلفوا في أصول آخر كمسألة الصفات، وخلق الأعمال، وعموم الإرادة، وقدم الكلام، وجواز الرؤية، ونحو ذلك مما لا نزاع فيه، أن الحق فيها واحد، واختلفوا أيضا هل يكفر المخالف للحق بذلك الاعتقاد وبالقول به أم لا، فذهب الاشعرى وأكثر أصحابه إلى أنه ليس بكافر وبه يشعر ما قال الشافعى لا أرد شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية، لاستحلالهم الكذب وفي "المنتقى" عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعالى عليه: "أنه لم يكفر أحداً من أهل القبلة". وعليه أكثر الفقهاء. ومن اصحابنا من قال بكفر المخالفين. على القارى

[1] لا يجوز أن يقال يستجاب دعاء الكافر على ما ذهب إليه الجمهور، وإلى جوازه ذهب أبو القاسم الحكم وأبو نصر الدبوسي قال الصدر الشهيد وبه يفتى. [قال] أبو حنيفة وصاحباه يكره أن يقول الرجل أسألك فلان أو بحق أنبيائك وأسئلك وبحق البيت الحرام والمشعر الحرام إذ ليس لأحد على الله حق. على القارى12

فتنكت بعصا فى مسجد المؤمن نكتة بيضاء فيبض وجهه وبالخاتم فى أنف الكافر نكتة سوداء فيسود وجهه.

(ويأجوج ومأجوج، ونزول عيسي عليه السلام من السماء، وطلوع الشمس من مغربها فهو حق) بالمستفيض من الأخبار بحيث لا يتصور الإنكار من ذلك ما ذكر فى الصحاح عن حذيفة بن السيد الغفاري قال: أطلع النبى صلى الله عليه وسلم علينا ونحن نتذاكر، فقال ما تذكرون، قالوا نذاكر ساعة، قال إنها لن تقوم حتى ترو قبلها عشر آيات، فذكر الدخان، والدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسي بن مريم، ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسوف، خسف بالمشرق، وخسف بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم.

(والمجتهد قد يخطئ وقد يصيب) التناقض آراء الفقهاء فمن فقيه يحكم بحل شيء وآخر يحكم بحرمته والحق فى نفسه ليس يتعدد[1].

(ورسل البشر أفضل من رسل الملائكة، ورسل الملائكة أفضل من عامة البشر، وعامة البشر أفضل من عامة الملائكة)، لأن طاعة البشر أشق إذ الشهوة، والغضب، والحرص، والهوى من أعض الموانع عن الطاعة، وهذه الصفات موجودة فى البشر مفقودة فى الملك، والفعل مع المانع أشق منه من غير المانع والأشق أفضل، لقوله صلى الله عليه وسلم: «أفضل الأعمال أحمزها» أي: أشقها على البدن، وقوله صلى الله عليه وسلم لعايشة رضى الله عنها: «إنما أجرك على قدر تعبك ونصبك».

ولأن الملائكة لهم عقول بلا شهوة والبهايم لها شهوة بلا عقل، والآدمى له عقل وشهوة، ثم الآدمى إن غلبت شهوته على عقله كان أحسن من البهايم، قال الله تعالى: ﴿أُوْلَٰئِكَ كَٱلْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾، فعلى هذا لو غلب عقله على شهوته وجب أن يكون أفضل من الملك، وأفضلية رسل الملايكة على عامة البشر إذ الرسول أفضل من غير الرسول قطعًا،

---

(1) الاختلاف فى علم الأحكام رحمة، وفى علم التوحيد والإسلام بدعة وضلالة، والخطاء فى علم الأحكام مغفور بل صاحبه فيه مأجور، بخلاف الخطاء فى علم الكلام فإنه كفر وزور وصاحبه مازور. على القارى12

وبالجملة إنما يدرك دقايق الفضل والترتيب فيه المشاهدون للوحى والتنزيل بقراين الأحوال، فلو لا فهمهم ذلك لما رتبوا الأمر كذلك.

والحمد لله رب العالمين وسلام على المرسلين

تمت

قائله مولانا عبد الناصر بن إبراهيم القورصاوى.